وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية للجزائر في ظل إنهيار أسعار النفط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : دراسات مغاربية

- إعداد الطالب:
- فيقيقي عبد الغني

- تحت إشراف الدكتور:
-ولد الصديق ميلود

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	بالنور علاء الدين	رئيسا
الأستاذ(ة)	ولد الصديق ميلود	مشرفا ومقررا
الأستاذ(ة)	خروبي شوقي	عضوا مناقشا
الأستاذ(ة)	بلحاج هواري	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2016-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

احمد الله عز و جل الذي اصبغ علي نعمه ظاهرا و باطنا ووفقني

في اتمام هذه المذكرة

واتقدم بجزيل الشكر و العرفان الى استاذي المشرف:

الاستاذ الدكتور المحترم: ولد الصديق الميلود

الذي لم يبخل علي بنصائحه و ارشاداته وتوجيهاته القيمة

كما اشكر كل من ساعدني من قريب او بعيد

في انجاز هذه المذكرة

كما اشكر كل اصدقائي و زملائي الذين سهروا و تعبوا و لم يدخروا جهدا من

اجل مساعدتي

فقيقي عبد الغني

إهداء

الى التي راني قلبها قبل عينيها و حضنتني احشائها قبل يديها الى رمز الحب ومنبعه و ينبوع حناني، الى قرة عيني، زهرة روحي، التي حملتني وهنا على وهنا و غذتني في الصغر لبنا، وفي الكبر خلقا وادبا، الى من تحت قدميها وضعت الجنة، اجمل لفظة تنطق بها البشرية امي العزيز " زهرة".

واهدي ثمرة جهدي الى روح ابي مثل الابوة الاعلى رمز الرجولة و التضحية الذي احمل اسمه بافتخار والدي "بلقاسم" رحمه الله الذي جرع الكاس ليسقيني قطرة الحب و كلت انامله ليقدم لي لحظة سعادة و حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم و الحياة.

الى اخواني الاعزاء(محمد،عمر،عثمان) الذين اعتبرهم بمثابة ابي والى زوجاتهم و ابنائهم .

الى اخواتي الحبيبات و الغاليات والى العلامة خالي السيد (محمد رمضان) العلامة الكبير و فخر العائلة والى كل العائلة من الكبير الى الصغير ومن قريب او بعيد.

والى من تقاسم معي اعباء هذه المذكرة اصدقائي نذير و امين و علي و رابح واحمد وصديقي الغائب حسين و عماد و بشير و عمر وسفيان ....

الى قسم العلوم السياسية دفعة 2016.

الى كل من نسيهم قلمي و تذكرهم قلبي.

"فقيقي عبد الغني"

مقدمة

مقدمـــة

إن الموارد الموجودة في الدولة، تمثل واحدة من قواتها السياسية، وواحدة من أهم أسباب القوة في سياستها الداخلية وسياستها الخارجية على حد سواء.

وتأتي قوة الدولة بما يرة تمثل مدى نفوذ الدولة في المجلات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الاقليمية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

وهدف السياسة الخارجية الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها، وذلك باتباعها السياسة الخارجية المحايدة في قضايا معينة لا تهمها، كما تؤدي السياسة الخارجية للوحدة الدولية دورا في تأمين مصالحها الخارج، وتتنوع المصالح الاقتصادية كالاستثمارات والتجارة أو الترويج لفكر معين يخدم مصالح الوحدة الدولية.

وتهدف السياسة الخارجية أيضا إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي عن طريق افتعال عدو خارجي أو قضية دولية تستدعي التفات الشعب حول السلطة السياسية لمواجهة هذا العدو،

زيادة على ذلك تمنع السياسة الخارجية المكتفة للدولة مكانة رهيبة، إذ أن الحضور الدائم والفعال للدولة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية تمكنها من رفع مكناتها الدولية وفرض وجهة نظرها بخصوص قضايا دولية.

إن السياسة الخارجية حجم كبير من الأهمية والتأثير على مختلف شؤون الدولة، وإن تحديد مبادئ وأهداف السياسة الخارجية وقرارتها المصيرية يبقى من اختصاص القيادة العليا للدولة.

من البديهي أن لكل دراسة علمية مشكلة بحثية، وهذا بهدف تحليل وتفسير أي دراسة ومن تم معرفة أسبابها، آثارها والتنبؤ بمستقبلها، ومن هنا فان اشكالية بحثنا تتمحور في:

ما مدى تأثير إنهيار أسعار النفط على السياسة الخارجية للجزائر؟

أسئلة الدراسة (أو الأسئلة الفرعية

س1: ما هي السياسة الخارجية وماهي محدداتها في الجزائر؟

س2: فيما تكمن مقومات الاقتصاد الجزائري، وما مدى تاثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية ؟

الفرضيات

ف1: السياسة الخارجية ركيزة اساسية في قيام و تطور الدول.

ف2: كلما زادت و تنوعت المقومات الاقتصادية، تتطور السياسة الخارجية و العلاقات الدولية.

أهمية الموضوع:

أهمية هذه الدراسة العلمية تكمن بشكل أولي لإشباع الرغبات العلمية للباحث من خلال الإحاطة بالموضوع وتحقيق قدر معين من المعرفة الأكاديمية حول السياسة الخارجية الجزائرية وعلاقتها بالاقتصاد الوطني وتفسير كيفية التفاعل بينهما، على ذلك تسعى هذه الدراسة على غرار الدراسات والبحوث إلى تحقيق تراكم معرفي بصفة عامة وإضافة مرجع جديد في ميدان السياسة الخارجية يكون سندا للباحثين في هذا المجال.

الأهمية العلمية:

تساعد هذه الدراسة من الجانب العلمي على إعطاء صورة عن السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا يعطي للقائمين عليها إمكانية استخلاص العبر مما سبق وتقويمها في المستقبل.

منهجية الدراسة:

من المعروف أنه لا توجد خطة ناجزة ولا منهج جاهز في البحوث الإجتماعية وإنما كل منهما يبنى مع التقدم والتوسع في البحث، كما أن هذا الأخير يفرض طبيعة المنهج المستخدم. ويتراءى لنا منذ البداية أننا سنستخدم أكثر من منهج واحد للإحاطة (تحليلا وتفسيرا) بجوانب الموضوع، نظرا لتعقد الظاهرة المدروسة وتشعب مستويات التحليل فيها، وارتباطها بمسائل سياسة الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى بالشؤون الدولية لتضافة إليهما الأمور الاقتصادية المتعلقة بالتأثير في السياسة الخارجية.

وعليه فإننا سنعتمد على مايلي:

* **المنهج الوصفي:** والذي يتعلق بالمستوى الأول من مستويات البحث العلمي، حيث أن أي بحث يبتدئ بوصف دقيق، وتشريح متكامل لمكونات الظاهرة المدروسة.

* **المنهج التاريخي:** وذلك بغية رصد التطور بشأن العديد من النقاط التي تضمنتها الدراسة:

- البحث في المراحل التاريخية للدبلوماسية الجزائرية.

- البحث في تاريخ مضامين وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية.

- تطور المواقف الدولية منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا.

منهج دراسة حالة:

اعتمدت الدراسة ايضا على منهج دراسة حالة باعتبره المنهج الملائم لدراسة اثر المتغير الاقتصادي في السياسة الخرجية الجزائرية، حيث يسعى هذا المنهج للتركيز على ظاهرة او وحدة معينة سواء كانت فردا او مجتمعا او نظاما، من خلال الاحاطة بجميع جوانبها و جعل اكبر قدر ممكن من المعلومات بشانها ويستخدم هذا المنهج في دراسة الحالات الفريدة او التي يصعب قياسها على الحالات الاخرى.

وعرف منهج دراسة الحالة بانه: "دراسة معمقة لنموذج واحد او اكثر لعينة يقصد منها الوصول الى تعليمات و ماهو اوسع عن طريق نموذج مختار".

وبهذا يمكن استخلاص بعض العناصر الخاصة بمنهج دراسة الحالة والمتمثلة فيما يلي:

- يدرس منهج الحالات في شكل أنظمة أو جماعات أو أفراد.

- يمكن للوحدات الصغيرة أن تكون جزءا من ضمن وحدات أكبر في دراسة معينة كما يمكن أن تكون حالة قائمة بذاتها في دراسة أخرى.

- لا يقتصر منهج الدراسة الحالة على وصف خارجي بل يتعداه إلى التغلغل في أعماق الظاهرة.

– يسهى المنهج لاكتشاف علاقات سببية بين أجزاء ظاهرة محل الدراسة، أو توضيح مختلف عناصرها.

* كذلك يتميز منهج دراسة حالة ببعض الخصائص أهمها:

– هو منهج يركز على جمع المعلومات حول حالة محددة، كما أنه يساعد على ترتيب هذه المعلومات بصيغة معينة تجعلها ذات دلالة وعنى.

– يسعى منهج دراسة الحالة لإعطاء تحليل كيفي للظواهر والحالات المدروسة.

يهتم منهج دراسة حالة بالظاهرة أو وحدة محل الدراسة بشكل ديناميكي أي أنه يدرس الظاهرة في سياقها التاريخي خلال فترة زمنية محدودة.

أدبيات الدراسة:

أنا لا أدعي أنني أول من تطرق لموضوع السياسة الخارجية، فهذا الأخير كان محل اهتمام الكثير من الدارسين والمهتمين ولعل من أهم الدراسات التي تناولت موضوع البحث العايب سليم الذي تضمنت مذكرته بعنوان الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، الخلفية المفهومية و التاريخية للدبلوماسية الجزائرية وتناولت سمات ومبادئ السياسة الخارجية، وتحدث عن النشاط القاري للدبلوماسية الجزائرية ودور الجزائر ومكانتها في القارة الافريقية.

صعوبات الدراسة:

ارتبطت هذه الصعوبات أول بتشعب هذه الدراسة وتداخل أبعادها بين التخصصات عدة كالسياسة والاقتصاد...الخ.

– الموضوع جديد في الساحة السياسة.

– ضيق الوقت جعلني اهمل بعض العناصر، وعدم التطرق اليها.

– قلة المراجع خاصة في الربط بين المتغيرين.

قراءة اولية لخطة الدراسة:

انطلاقا من العناصر المشكلة للموضوع تم تقسيم الدراسة الى فصلين:

الفصل الاول: تضمن تعريف السياسة الخارجية بصفة عامة و وسائل تنفيذها، وتضمن عرض المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية، كما عرضنا المحددات التي تحدد السلوك الخارجي الجزائري و المبادئ التي يسير وفقها.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه الى مقومات الاقتصاد الجزائري كالبترول والفلاحة و الصناعة، و الى مكانة هذه المقومات في الاقتصاد الجزائري خاصة قطاع المحروقات و تبيين اهميته في انعاش السياسة الاقتصادية الجزائرية، ودرسنا اثر انهيار سعر النفط على السياسة الخارجية و مكانة الجزائر بين الدول اقليميا عربيا و عالميا.

الفصل الأول

السياسة الخارجية لها اهمية كبيرة كونها مركزا مهما في السياسة العامة للوحدة الدولية, اضافة الى طبيعة قرارات السياسة الخارجية, كتلك المتعلقة بالامن الوطني و سيادة الدولة لذا تعتبر معظم الوحدات الدولية السياسة الخارجية اولوية في تحقيق اهدافها العامة في العديد من المجالات حيث تلعب دورا في تنمية الدولة من خلال دفع الوحدات الدولية لتقديم مساعدات او دعم لهذه الدولة بهدف كسب موقفها , وموقف الدول الاخرى التي يمكن ان تؤثر في القضايا الدولية.

ومن هنا سنتطرق الى:

-المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المفهوم والأبعاد

-المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية

-المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية للجزائر

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المفهوم و الابعاد.

إن كل سياسة خارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، إنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

لا يتفق الدارسون في مجال العلوم السياسية حول تعريف موحد للسياسة الخارجية، حيث نجد عدة تعاريف متباينة من حيث التدقيق أو العموم في تحديد مفهوم السياسة الخارجية .

وقد ورد في موسوعة السياسة الخارجية تسعى "لتنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية، وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية"[1].

حاول "**باتريك مور**" أن يعرف السياسة الخارجية باعتبارها جزء من السياسة العامة للحكومة يشمل قرارات وأفعال موجهة نحو الخارج بهدف تسوية مشاكل الدولة المطروحة فيما وراء حدودها الجغرافية[2].

من جهته قدم" **تشارلز هيرمان**" تعريفا للسياسة الخارجية حيث يقول أن هذه الأخيرة تتكون من جملة سلوكيات وتصرفات رسمية يقوم ممثلو الدولة الرسميون.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (مادة السياسة الخارجية)، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ج3، بيروت، 1990، ص386.

[2] توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2006، ص15.

وفي السياق نفسه عرف" **باتريك مور جان**" السياسة الخارجية باعتبارها سلوكات رسمية يقوم بها صانعوا القرار الحكوميون أو من ينوب عنهم و ذلك بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين.

ويؤكد "**مازن الرمضاني**" على دور صانع القرار في السياسة الخارجية إذ يعرفها على أنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"[1].

من جهته "**سنا يدر**" أشار في تعريفه السياسة الخارجية الجزائرية إلى أهمية الأشخاص الرسميين القائمين على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التي تعتبر محصلة لقرارات هؤلاء الأشخاص.

كذلك نوه "**ليبمان**" إلى أهمية القائد في نشاط السياسة الخارجية باعتباره يلعب دور الوسيط بين البيئتين الداخلية والخارجية.

وكذلك يعمل القائد على نقل التزامات البيئة الخارجية إلى التزامات على مستوى البيئة الداخلية[2].

ويقول "**جيمس روزنو**" في تعريف السياسة الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا، أو هي التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومة إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة[3].

ويعرف "**ترومان هيل**" السياسة الخارجية على أنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الايدولوجيا التي يتمسك بها القائد".

---

[1] السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، دار الجيل، بيروت، لبنان، 2001، ص21.

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص21.

[3] السيد سليم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

أما الرئيس الأمريكي "**ريتشارد نيكسون**" فقد ركز عامل التجربة في السياسة الخارجية حين قال: "إن الاستعمال الناجح للسلطة وبالخصوص على الساحة العالمية هو فن لا تعلمه إلا التجربة"[1].

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تستمد السياسة الخارجية الجزائرية جذورها من ثورة الفاتح نوفمبر 1954 وهناك ارتباط مباشر لها مع اندلاع الكفاح من اجل تحرير الوطن على الصعيد البشري، اذ ان عددا من الدبلوماسيين قد بدأوا مشوارهم بصفة ممثلين لجبهة التحرير الوطني، ذلك أن المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية تحددت قبل الاستقلال. فالنصوص الأساسية التي يحفل بها التاريخ السياسي الجزائري منذ أرضية الصومام إلى غاية الميثاق الوطني المنقح سنة 1986 تضفي انسجاما واستمرارية وشفافية على العمل الدبلوماسي[2]. وقد نصت مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقب على جملة من المبادئ التي تبنتها الجزائر وجاءت هذه المبادئ في سياق نصوص مواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، وتلك المبادئ هي:

1.ضبط الحدود وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

يعود أصل مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار وهو ترجمة للعبارة اللاتينية "Uti possidetis juris" أو مبدأ "اوتي بوسيتديس جوريس" وهو مأخوذ من القاعدة في القانون الروماني مفادها الإقرار بأيلولة الممتلكات الغير منقولة والمتنازع عليها بين شخصين الى الشخص الذي يملكها بحكم الواقع حتى ولو لم تكن لديه وثيقة اثبات الملكية بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ويطلق عليه في الفقه العربي (مبدأ قدسية الحدود). ويعني

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[2] أحمد كرفاح، **قراءة في السياسة الخارجية الجزائرية**، موقع الجزائر نيوز، 19 ديسمبر 2010
http://www.djazairnews.info/madani/23796-2010-12-19-17-43-18.html

انتقال ملكية الأراضي وأماكن حدودها من الدولة الاستعمارية السابقة الى دولة جديدة، والحدود الدولية طبقا له خط شرعي تم تأسيسه على أساس ملكية قانونية.

وتطور مبدأ قدسية الحدود وأصبح أحد المبادئ الهامة في القانون الدولي بعد أن تبنته شعوب أمريكا اللاتنية بعد استقلالها من الاستعمار الاسباني أوائل القرن التاسع عشر، لحظ وحماية الوضع الراهن للحدود الموروثة عن الاستعمارية الاوروبية أدرك قادة الدول الجديدة ضرورة تبني مبدأ أوتي بوسيتيديس بعد ظهور عدة نزاعات حدودية بين الدول المستقلة، ويرجع ذلك لعدم اهتمام الدول الاستعمارية عند تقسيمها المستعمرات في افريقيا وترسيم الحدود بين ممتلكاتها الجديدة بانتشار وتدخل القبائل الافريقية بين عدة أقطار.

وبازدياد عدد النزاعات الحدودية بين بعض الدول الافريقية بعد تاسيس منظمة الوحدة الافريقية قرر رؤساء الدول في مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في القاهرة في عام 1964 تبنى مذهب اوتي بوسيتيديس وذلك باصدار القرار (1/16) الخاص بالنزاعات الحدودية حيث اعتبر حدود الدول الافريقية منذ اليوم الاول لاستقلالها (تشكل حقيقة ملموسة ويلتزم الاعضاء باحترام هذه الحدود) وذكر احد الفقهاء بان مبدا اوتي بوسيتيديس تم تطبيقه في افريقيا واعادة تفسيره لحفظ وصيانة وحدة الاراضي، يؤكد ذلك صياغة المادة الثالثة الفقرة الثالثة من الميثاق وقرار عدم المساس بالحدود[1].

اذا كانت الجزائر ترى مبدا التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها،فانها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي، ولذلك سعت الى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث اول مشكل حدودي بينها و بين المغرب اياما بعد نيل الاستقلال، ووفق

[1] مصطفى أحمد أبو الخير، **القضية الفلسطينية ومبدأ الحدود الموروثة عن الإستعمار**، موقع الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان، http://pal-monitor.org/portal/news.php?action=view&id=371

اتفاقية افران 1969/01/15 واتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدة الرباط 1972/06/15، عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب لتلفت الى كل جيرانها من اجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06 وعلى اتفاقية اخرى يوم 1983/05/19، كما تم التوقيع مع موريتانيا على اتفاقية يوم 1983/12/13 ومع مالي يوم 1983/05/08، ومع النيجر يوم 1983/01/05، اما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هدا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها مع الجيران من اجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لانه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل اسباب النزاع حولهما،بحيث يتحول الى عامل من عوامل السلم عن طريق اعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلاله[1].

2.حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية.

جاء في المبدا الاول من ميثاق الامم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة او التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدا الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من اجل الحفاظ على السلم والامن. فكثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة تولد لا شك مشاكل ونزاعات فيما بينها، وعلاقات حسن الجوار لا تعني خلوها من المشاكل والنزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل او التهديد باستعمالها قد يعمق النزاع بين الدولتين المتجاورتين، وان ارادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير

[1] العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص29.

موجودة او على الاقل توجد لطرف واحد فقط ،وبالتالي لا يمكن القول ان علاقتكما يحكمها منطق حسن الجوار لانه يتنافى واستعمال القوة او التهديد باستعمالها، ولذلك فان مبدا الامتناع عن استعمال القوة او التهديد باستعمالها، ولذلك فان مبدا الامتناع عن استعمال القوة او التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد الى استعمال القوة او التهديد به، ووفقا للمبدا الثاني فان بروز اي نزاع بين هده الدول يوجب الاحتكام الى الطرق السلمية لتسويته كالوساطة والمفاوضات التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، والالتجاء الى المنظمات الدولية والاقليمية، لهذا فان مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار. وكانت الجزائر منذ استقلالها تنبذ استعمال القوة وتدعو الى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في اطار التفاوض المباشر او في اطار المنظمات الاقليمية، او عند الاقتضاء اللجوء الى القضاء او التحكيم او المنظمات العالمية، وجاء في المادة 26 من الدستور الحالي للجزائر: "تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحريتها. وتبدل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"[1].

وقد اهتمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية، فقبل الاستقلال الجزائر اثير مشاكل الحدود مع الجار المغربي اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس مع الملك الحسن الثاني على اللجوء الى الحوار والمفاوضات في اطار روح الاخاء والوحدة المغاربة، ومنذ الوهلة الاولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء الى القوة ، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب الا انه كان ناتجا عن توغل

[1] الدستور الجزائري، **الجريدة الرسمية المؤرخة في 8ديسمبر 1996**، المعدل بالقانون 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.

القوات المغربية في الاراضي الجزائرية. رغم ذلك فان الجزائر توجهت الى منظمة الوحدة الافريقية التي لم تمض شهور على انشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك في اطار هذه المنظمة، لان الجزائر من الدول الافريقية التي تحبذ الحل في الاطار الافريقي قصد اقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء الى القوة ليجنب الحاق الاضرار بمصالح اطراف النزاع[1].

3.دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يستمد هدا المبدا من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل واثناء الثورة النحريرية، وترسخ هذا المبدا لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتير حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك اصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر، واقرت المادة 27 من الدستور الجزائري هذا المبدا وجاء فيها: "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري"[2].

ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن اجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا اساسيا للسياسة الوطنية، وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما اراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الاجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف الى جانب حركات التحرر "وهي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار، لكن واقعة الجوار نفسها اضافت الى ذلك التزاما اكبر من

[1] العايب سليم، **مرجع سابق**، ص33-34.

[2] الدستور الجزائري **لسنة 1996** المعدل لسنة 2008.

طرف الجزائر بتاييد الموقف الصحراوي، حيث اذا اردنا المقارنة بين دور الجزائر وحجم تاييدها للقضية الفلسطينية وتاييدها للقضية الصحراوية لوجدنا ان الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد اكبر، ذلك لان اي قضية تحرر في العالم اذا لم تكن لها مساندة قوية من الدول المجاورة فان تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في كثير من الاحيان. كان لمبدا حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث ان اتفاقية الاخاء بيت الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدا في مادتعل الاولى لتاكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليزاريو يوم 1979/08/05، واعترفت به بموجب اتفاقية الاخاء والوفاء الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983، وفي نفس السياق كانت الجماهرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، اما العلاقات الجزائرية المغربية فانها شهدت قطيعة دامت 12 سنة، ولم تعد مجراها الطبيعي الا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فان الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام ارادة الشعب المغرب العربي المجاورة لها، واصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديدا يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها[1].

4.عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

نص ميثاق الامم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الاقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية التي تنتمي اليها، وانطلاقا من ان

[1] العايب سليم، **مرجع سابق**، ص31-32.

الدول المجاورة يمكن ان تؤثر وتتاثر بما يجري حولها خصوصا اذا كانت الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فان التقيد بهذا المبدا يفرض الاحترام المتبادل للانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الاخلال بذلك فانه يؤدي الى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس. ومبدا احترام السيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن ان يتحقق الا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الاولى هي الامتناع عن استعمال لبقوة او التهديد بها ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة، لان عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة الى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، حيث تقوم بحشد تعزيزات امنية على الحدود مما يؤدي الى اثارة شكوك لدى الدولة المجاورة. وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار، اما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لان الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار[1].

لقد حرصت الجزائر منذ سنوات على ان تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدا احترام الوحدة الترابية لدول الجوار، و لايزال هذا المبدا مقدسا في نظر الجزائر. فقد جاء في المادة 28 من الدستور الجزائري الحالي: "تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على اساس المساواة، والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتتبنى مبادئ ميثاق الامم المتحدة واهدافه"[2]. واكدت الخارجية

[1] العايب سليم، **مرجع سابق**، ص34-35.

[2] الدستور الجزائري **لسنة 1996** المعدل سنة 2008.

الجزائرية في اكثر من مناسبة موقف الجزائر المتمثل في رفض اي تدخل عسكري خارج القانون الدولي ودعمها للحلول السياسية والحوار الشامل كوسيلة لحل النزاعات في افريقيا ولا سيما ازمة مالي[1].

المطلب الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لوسائل تنفيذ السياسة الخارجية.

1- الدبلوماسية: هناك العديد من الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدول في سياستها الخارجية، وذلك رغبتا منها في تحقيق أهدافها، ومن أبرزها:

الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية للدولة والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل هذه الأدوات السياسية أو الدعائية الاقتصادية أو العسكرية، ويرى الكثير من المتتبعين أن هدف الدبلوماسية هو التوفيق بين خلافات الدول ومحاولة فتح قنوات الاتصال بينها[2].

الدبلوماسية هي وسيلة لتحقيق سياسة الدول خارج الحدود، وتتميز عن غيرها من الوسائل بالموضوع المزدوج الذي يعتبر محور العمل الدبلوماسي، وهو تأمين مصالح الدولة في الخارج والمحافظة على السلام[3].

2- الاستراتيجية والحرب: بالرغم من تعدد أهداف السياسة الخارجية لأية دولة بصفة عامة فإن تحقيقها إما أن يكون بالوسائل العسكرية أو القضائية وإما أن يتم بالقوة أو الاستراتيجية، لأن إشباع الدولة لحاجاتها وأهدافها في مجال العلاقات الدولية، يرتبط بوجهي هذخ العلاقات وهما السلام والحرب. وهطذا يمكن القول أنهما

---

[1] الخبر، **المبادئ الأساسية للسياسة الجزائرية**، عدد 30 ديسمبر 2013
www.elkhabar.com/ar/index.php?news=376982#sthash.qv4LOHXi.dpuf

[2] محمد مصر مهني، **قضايا سياسية معاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص226.

[3] عبد الخالق عبد الإله، **الدبلوماسية العربية في عالم متغير**، بحوث ومناقشات، الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أوت 2003، ص141.

(الاستراتيجية والدبلوماسية) أداتان لسياسة واحدة، فالدبلوماسية تقوم عموما على الإقناع بينما تقوم الاستراتيجية على الإكراه، إلا أنهما ترميان إلى تحقيق هدف واحد وهو التأثير في إرادة دولة ما لكي تستجيب لإرادة دولة أخرى[1].

الحرب هي الأخرى أداة من أدوات السياسة الخارجية، حيث تستخدم هذه الأخيرة القوة المسلحة، ويتخذ هذا الاستخدام مظهرين:

1- الاستخدام المادي أو الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة، وأهداف سياستها الخارجية.

2- التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول الأخرى والتسليم بأهداف هذه السياسة.

3- الوسائل الاقتصادية: تعتبر الإمكانيات الاقتصادية للوحدة السياسية أحد الركائز الرئيسية في تكوين قوتها الوطنية، وهي بذلك الشكل أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية.

ويمكننا تعريف الأدوات الاقتصادية بأنها: "المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهذاف هذه السياسة سواءا انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية.

4- الدعاية: تعتبر الدعاية من الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية، ومما ساعد على تزايد أهمية الدعايات الخارجية الموجه كأداة للتأثير السياسي الدولي، عدة أسباب منها مثلا: اتساع

[1] عطا محمد صالح زهرة، **في النظرية الدبلوماسية**، مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص24.

نطاق التفاعل بين الدول بفعل التطور الذي حدث في كفاءة وسائل الاتصال الجماهيري وأساليبه الفنية والتكنولوجيا، وانتشار التعليم، ونشاط النزاعات الديمقراطية في العالم وغيرها[1].

[1] اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: الدراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1991، ص473.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية

مرت السياسة الخارجية منذ الاستقلال بثلاثة مراحل ميزها عن بعضها حجم النشاط الخارجي في المحافل الدولية والازمات الاقليمية، فالمرحلة الاولى امتدت منذ الاستقلال وحتى سنة 1988، اما المرحلة الثانية فامتدت من سنة 1988 الى سنة 1999 ثم جاءت مرحلة العودة للساحة الدولية في ظل تراجع الازمة السياسية الداخلية ودخول الجزائر مرحلة حكم الرئيس بوتفليقة و تزامن ذلك مع ارتفاع اسعار النفط مما اعطى الجزائر حرية اكبر في التحرك خارجيا.

المطلب الاول: الفترة الاولى 1965-1968

خرج الشعب الجزائري منتصرا في ثورته على احدى اعتى القوى في تلك الفترة وهو ما اكسب الجزائر زخما عالميا كبيرا من خلال صدى الثورة عبر العالم بما فيه على المستوى العالم الغربي، وقد القى هذا الصدى بظلاله على صنع واداء الدبلوماسية الجزائرية ورواجها النسبي عبر العالم الى غاية احداث اكتوبر 1988.

وتمثل الفترة ما بين 1968-1975 اهم مرحلة هجومية على الاطلاق من كل الفترات الاخرى فقد اصبحت الجزائر من اهم الفاعلين الدوليين من دول العالم الثالث فنقلت قضاياه ودافعت عنه وفقا لتصورات وتوازنات تلك المرحلة محليا واقليميا، وقد تعزز ذلك الرواج باستمرار منذ انعقاد المؤتمر الخامس لمنظمة الوحدة الافريقية ببلادنا عام 1968، ثم جاءت ازمة التاميمات لتحول الجزائر لمدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الاولية، وتوجت باكبر تجمع في العالم دعت اليه الجزائر لمناقشة قضية المواد الاولية على مستوى الامم المتحدة العام 1974.[1]

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى**، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ص33-34.

فبعد السمعة الطيبة الواسعة بفعل الثورة التحريرية، تعززت سمعة الجزائر اولا بانحيازها الى حركات التحرير والشعوب المكافحة من اجل استعادة سيادتها بمفهومها الشامل، وثانيا بقرارات التاميم التاريخية، وثالثا بادخال جملة من التحولات على الصعيد الداخلي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، فاصبحت الجزائر تعرف بـ "قبلة الثوار" بالنسبة للشعوب المكافحة ومدرسة يؤخذ بتعاليمها لتحرير باطن الارض واسترجاع السيادة الوطنية على ثروات الدول التي توجد تحت هيمنة الشركات الاجنبية العالمية، وكان لابد للجزائر من الدخول في صراع مصيري مع الدول الراسمالية للسيطرة على الثروات الطبيعية ولاعادة اقتسام الفائض الاقتصادي وهو منطق صراع تاميمات 24 فبراير 1971 وهو ذات المنطق الذي اتسع الى تحديد اسعار النفط من جانب واحد (الدول المنتجة) قبيل واثناء وبعد حرب اكتوبر 1973، وبسبب هذه السمعة طلب من الجزائر ان تمثل العالم الثالث عند الدفاع عن مصالحه على الصعيد العالمي، وكل ذلك النشاط الدبلوماسي المميز بدعوة الجزائر لدورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة عام 1974 تخصص للمواد الاولية والتنمية، وقد توج اللقاء بالاعلان على ضرورة وضع نظام اقتصادي دولي جديد متوازن[1].

ورغم ان هذا النظام الاقتصادي المنشود ظل حبرا على الورق الا ان الجزائر استطاعت توصيل رايها في الدفاع عن مصالح العالم الثالث وعن السلم والامن العالميين المهددين بفعل التناقضات الاقتصادية كما استطاعت الحفاظ على مصالحها الاقتصادية ولاسيما ثروتي النفط والغاز واعطائهما القيمة التي يستحقاها.

وبعد انفجار قضية الصحراء الغربية عاشت الجزائر ارزمة خانقة اثر وقوف معظم الدول ضد موقف الجزائر، وكان لا بد لصنعي القرار من التحرك بسرعة لاستعادة موقعها في صفوف القارة الافريقية خاصة والعالم عموما، فسعت الجزائر الى التقرب من الدول التي تسمى بالمحافظة وعلى راسها نيجيريا لوزنها العددي في

[1] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص34.

القارة، ورسمت جملة من الاهداف موظفة كل ما لديها من امكانيات مادية وبشرية لتحقيقها وقد توصلت الى تلك الاهداف ومن اهمها:

* تحييد تونس عبر "اتفاقيات الاخاء والوفاق" الموقعة في مارس 1983.

* وكذلك مصر بعد الاتفاق على برنامج عمل يوازن بين اتفاقيات كامب ديفيد والسياسة الافريقية الجديدة لبلادنا في علاقاتها بتقرير مصير الشعب الصحراوي، وهذا على الرغم من ان العلاقات الدبلوماسية كانت مقطوعة بين البلدين بسبب توقيع مصر اتفاقيات صلح مع اسرائيل.

* التقرب من العملاق الفريقي نيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الصحراء الغربية لمنظمة الوحدة الافريقية العام 1982.

* الاتجاه نحو الولايات المتحدة الامريكية لتحسين العلاقات معها، ولا سيما بعد النجاح الذي سجلته الدبلوماسية الجزائرية بشان اطلاق الرهائن الامريكيين المحتجزين بالسفارة الامريكية بطهران.

* العلاقات المميزة التي نسجت مع فرنسا، مما حذا بها الى تغيير الكثير من موقفها بخصوص الصحراء الغربية، ولم تعد تؤيد المغرب جهارا نهارا بالسلاح والعتاد كما كانت تفعل ايام الرئيس جيسكار ديستان

1974-1981، كما ان الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية التزمت بالموقف الفرنسي بشان الصحراء الغربية في هذه المرحلة، وهو موقف يعكس سلوك الحزب الاشتراكي الذي يؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ويعود ذلك الموقف لسنة 1977 عندما دعى فرانسوا ميتران وهو في المعارضة لزيارة الجزائر[1].

[1] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص34.

وعموما فان الجزائر تمكنت من التعريف بنفسها وامكانياتها لدى المجموعة الدولية، حيث وجدت تجاوبا في السبعينات والثمانينات وعن كان بشكل متقطع ، بل كانت الجزائر من الدول القلائل التي اسمعت صوتها عند الدول الكبرى نتيجة دبلوماسيتها النشطة وسمعتها الطيبة ضمن اوساط عديدة في الغرب والعالم الثالث وخاصة نتيجة وفائها لمبدئها والاستمرارية النسبية التي كانت تتميز بها السياسة الجزائرية.

المطلب الثاني: الفترة الثانية 1975-1979

يمكن تمييز ثلاث فترات زمنية كانت الدبلوماسية الجزائرية دفاعية متراجعة الى حد التقوقع على النفس احيانا:

فالفترة الاولى 1965-1968 عرفت حدوث الانقلاب العسكري ضد الرئيس الراحل احمد بن بلة الذي كان يمثل عند الكثير من المجتمعات رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية، لذلك عارضت الكثير منها الانقلاب او تحفظت عليه او واجهته بالتجاهل والتريث. وكان لابد من اعادة ترتيب البيت داخليا واستغرق الامر حوالي ثلاث سنوات لكي تنهض الجزائر من جديد بنشاطها على الصعيد الخارجي وسجلت الجزائر بداية عودتها للساحة الدولية باستقبال مجموعة ال 77 العام 1967، ثم مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الفريقية عام 1968 لتنهي بها العزلة الدولية التي كانت تحيط بها[1].

وفي الفترة الثانية 1975-1979 حاولت الجزائر الدفاع عن موقفها الذي ربطته بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ولكنها لم تفلح كثيرا بالنظر الى جملة من العوامل التي سمحت باستغلال ازمة الصحراء الغربية لمحاصرة الجزائر، خاصة الدور الفرنسي في تلك الفترة وضغطها على الدول الناطقة بالفرنسية من اجل ان

[1] **نفس المرجع**، ص35-36.

تقف الى جانب النظام المغربي، كما رافق هذه الازمة مرض الرئيس بومدين وانعكس هذا الامر على جل نشاطات المؤسسات الدبلوماسية والمسؤولين عنها خاصة في ظل طبيعة النظام الذي كان يحكم والذي يعتمد بصورة شبه مطلقة على الرئيس بومدين.

ونجد في المرحلة الدفاعية الثالثة 1988-1999 وهي اخطر المراحل الازموية التي واجهتها الجزائر على الاطلاق خاصة وانها امتدت حوالي احدى عشرة سنة، فقد ادى الانقلاب السياسي وحظر الجبهة الاسلامية للانقاذ، ومحاولة الحكومة فيما بعد تفكيك الجماعات الاسلامية المتطرفة وسعي الاسلاميين الى برهنة ثبات قوتهم، الى مواجهات عنيفة بين قوى الامن والجماعات الاسلامية المسلحة تواصلت الى لحاولي عقد من الزمن، والة دوامة الارهاب والقمع التي تلت هذه الاحداث الى ازمة داخلية تركت المجتمع في صدمة عميقة، وكان كل من الحركة الاسلامية المسلحة والجيش الاسلامي للانقاذ والجماعة المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في صلب الحركة التمردية التي اطلقت حملة ضد الحكومة والجيش المدنيين، ولا سيما المفكرين والصحافيين، ونفذت الحركة هجمات عنيفة خارج البلاد ولا سيما في فرنسا، بهدف ضرب الاقتصاد الجزائري ولفت انتباه العالم الى النضال الاسلامي في البلاد، وكانت الخسائر هائلة، نحو 150 الف قتيل وبين سبعة الاف وعشرة آلاف مفقود ومليون مشرد واضرار في البنى التحتية قدرت بـ 20 مليار دولار[1].

حاول الرئيس اليمين زروال بعد توليه الرئاسة في جانفي 1994 احتواء الاسلاميين عبر التوصل الى صفقة مع الجبهة الاسلامية للانقاذ الا انه فشل في ذلك، وسرعان ما عاد الجيش الى طاولة المفاوضات وقاد المحادثات اللواء اسماعيل العماري رئيس مديرية الاستخبار الامني ومدني مزراق قائد الجيش الاسلامي للانقاذ والتي المفاوضات الى توقيع هدنة في سبتمبر 1997. فامر مزراق اتباعه بوقف الهجما ابتداءا من اول اكتوبر من

[1] رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة**، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 7، يناير 2008، ص4.

نفس السنة واستجاب ما يقارب 3000 مقاتل لهذا الامر غير ان عددا كبيرا من المقاتلين رفضوا الانصياع، واستمرت اعمال العنف لسنوات عديدة وتحول الاسلاميون الى عصابات من المجرمين وقطاع طرق، وازدادت اعمال العنف حيث نفذت مذابح جماعية بحق المدنيين في الجزائر العاصمة وولايات اخرى من الوطن وراح ضحيتها الاف المدنيين في سلسلة من المجازر المروعة اثارت قلقا دوليا عارما، وعلى الرغم من توجيه الحكومة اصابع الاتهام الى الاسلاميين، الا ان عدد كبير من الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان توجهت بالادانة الى الجزائر، واستمرت موجة الاستنكار الدولي وحالة العزل اللتين اجتاحتا الجزائر لسنوات كثيرة، ولم تتراجعا الا عندما بدات الحكومة بالمشاركة في جهود مكافحة الارهاب الدولي في اعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، وتمكنت الجزائر في فترة وجيزة من اكتساب شرعية دولية من خلال مقاربتها لمحاربة الارهاب[1].

لقد تحول النشاط الخارجي في هذه المرحلة خاصة بعد سنة 1992 الى مجرد رد فعل عما يقال هنا وهناك عبر العالم وظلت الجزائر تتفرج على انتقادات وحصار قوى دولية عديدة واصبحت الجزائر تتلقى الاملاءات الخارجية خاصة بعد ازمة مديونية التي غرقت فيها، واصبح المواطن الجزائري محل شك عند عبوره مطارات وموانئ العالم وصنفت الجزائر من اكثر الدول خطورة، وتحرك الدبلوماسية الجزائرية اصبح يخضع لمعادلة دفع البلاء وليس ممارسة دور يتفق مع نفوذ الجزائر، اي سياسة اعتزالية، حيث استغنت الجزائر عن العديد من الحلفاء والاصدقاء، ولم تعد تهتم بالدائرة البعيدة بل وتركت حتى القضايا القريبة منها دون ان تتدخل فيها، اي اصبحت سياسة ردود افعال اكثر من كونها مبنية على استراتيجية واضحة او قائمة على المبادرة، في حين كانت من قبل سياسة استراتيجية تقوم على ثوابت معطيات جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية، وضمن اطر

[1] **المرجع نفسه**، ص6-7.

رئيسية اهمها حسن الجوار ودعم العلاقات مع الدول العربية الاسلامية والافريقية وانتهاج سياسة عدم الانحياز واقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في اطار المنظمات الاقليمية والدولية[1].

وما يلاحظ في هذه المرحلة انه بالرغم مما مرت به الجزائر من اضطرابات داخلية وعزلة خارجية، الا انها ظلت وفية لقضاياها الاستراتيجية ولم تتوانى في الدفاع عنها وتاييدها سواء ما تعلق بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره او ما تعلق بمنطقة الساحل، فقد لعبت الجزائر دورا هاما في راب الصدع بين الفرقاء في هذه المنطقة وقامت برعاية المفاوضات في اكثر من مناسبة بيت الحكومة المالية من جهة والحركات المتمردة من جهة ثانية، بل واسفرت جهودها في الكثير من الاحيان الى الوصول الى حلول توافقية مثل اتفاقية تمنراست سنة 1991 ثم اللقاءات التي جاءت بعدها خلال فترة التسعينات وانتهت الى الاعلان الرسمي عن تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس1996[2]، ورغم ان هذا النزاع قد تجدد فيما بعد الا ان الميثاق الوطني الذي تمخض عن الوساطة الجزائرية ظل مرجعا لحل النزاع حلا نهائيا.

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة 1988-1999

لقد شكل مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم نقطة تحول حقيقية في مسار السياسة الخارجية الحزائرية باتجاه تكثيف النشاط الخارجي على مستوى معظم مناطق العالم تقريبا، مركزا على امريكا واروبا والمجال الجغرافي الطبيعي للجزائر وقد اخذت افريقيا القسط الاكبر من ذلك النشاط، وقد قاد هذا النشاط بوتفليقة شخصيا. حيث تنقل الى افريقيا وبعض المناطق للدغاع عن قضايا افريقية 31 مرة منذ تسلمه الحكم الى غاية افريل 2002، وهو رقم يرمز الى النشلط الخارجي المكثف وغير العادي للرئيس بوتفليقة خلال فترة وجيزة لم

[1] أحمد كرفاح، **مرجع سابق**.

[2] محمد دخوش، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، جريدة الرائد http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020

تتجاوز ثلاث سنوات، وقد رافق هذا النشاط الرئاسي زيارات مكثفة لمساعديه للقارة الافريقية، كما احتضنت الجزائر لقاءات افريقية عديدة واستقبلت العديد من الرؤساء الافارقة ومساعديهم[1].

ومنذ لقاء الجزائر الخامس والثلاثين لمنظمة الوحدة الافريقية في جويلية 1999، شاركت الجزائر بصفتها رئيسا للمنظمة الافريقية في لقاءات دولية عديدة مثل:

* القمة الاستثنائية للوحدة الافريقية بسرت / ليبيا (سبتمبر 1999).

* دور الجمعية العامة للامم المتحدة بنيويورك (سبتمبر– اكتوبر 1999).

* تجمع ريمني / ايطاليا (اوت 2000).

* القمة الافريقية – الاوروبية بالقاهرة (افريل – جوان 2000).

* الندوة السادسة لمونتريال بكندا حول الرهانات والافاق من اجل مئوية جديدة في افريقيا والشرق الاوسط (ماي 2000).

وشارك الرئيس بوتفليقة في العديد من اللقاءات التي جمعته بقادة افريقيا وخصوصا رئيسي نيجيريا وجنوب افريقيا ضمن مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في القارة، وهو الموضوع الذي قاد الزعماء الثلاثة في العديد من المرات الى عرض مشاكل القارة امام الدول الكبرى ومجموعة الدول السبعة الاكثر غنى، خصوصا المديونية والاستثمار في ربوع القارة، وقد وسعت المجال الى حد المطالبة بان تعترف القوى الاستعمارية القديمة بالجرائم التي ارتكبتها في حق الانسان الافريقي والتعويض لافريقيا عما اصابها جراء السياسة الاستعمارية الغربية[2].

[1] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص40.

ومن خلال هذه اللقاءات وغيرها حاولت الجزائر تقديم معاينة لابرز المشاكل التي تعاني منها القارة الافريقية فتحدثت عن:

* ان القارة مريضة ومعتلة بالصراعات والنزاعات العرقية المدمرة، يشترك فيها اكثلا من 20 دولة.

* ان طبيعة مشاكل افريقيا اليوم تختلف عن مشاكل البارحة لذلك ينبغي ان نعرف كيف نواجهها، واولها ان تضع افريقيا لنفسها الحلول العامة المناسبة التي تتماشى وكل نزاع.

* ان القتصاد الافريقي يواجه ازمات عديدة منها: ضعف وتهميش القطاع الزراعي، انهيار اسعار المواد الاولية، تدني مداخيل التجارة والتسويق، ركود الاستثمارات الاجنبية، الثقل الحاد للمديونية...

* على الصعيد الاجتماعي، تعتبر الجزائر ان المشاكل الاجتماعية تمثل كبريات المشاكل الافريقية، حيث يعيش 50 بالمئة من سكان القارة جنوب الصحراء على عتبة الفقر، اي حوالي 400 مليون شخص، وهي الاكثر ارتفاعا في العالم.

وترى الجزائر انه يصعب التخلص من هذه المشاكل الا عبر التضامن الافريقي–الافريقي ونشر السلم والامن واعتماد اسلوب شراكة في العلاقات بين اهل القارة، وقد ركز الرئيس بوتفليقة في الكثير من خطاباته حول القارة على اهمية السلم للنهوض بافريقيا بل جعله ضرورة حتمية لتحقيق ذلك، كما هو الحال في هذه الفقرات:

"لا سبيل لتحقيق اي اصلاح ما لم نعمل على استتباب الامن في افريقيا... وان تتفتح القلوب للتضامن والاخاء والتسامح..."

"السلام وحده يمكن ان يقضي عل المشاكل والنزاعات والاوبئة والامراض الاجتماعية..."

"لابد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع انحاء القارة... لبناء افريقيا وتحقيق الاندماج الاقتصادي-الاجتماعي والالتحاق بالحضارات الاخرى..."[1]

لقد اتسمت الدبلوماسية الجزائرية ابان حكم الرئيس بوتفليقة بالكثير من النشاط والفاعلية خاصة على مستوى القارة الافريقية، ففي سياق استرجاع الديناميكية الدبلوماسية تجلى البعد الفريقي عبر الجهود.

المتواصلة التي بذلتها الدببوماسية الجزائرية مع وضع هياكل جديدة خاصة بالاتحاد الافريقي مثل مجلس السلم والامن، والبرلمان الافريقي، واستكمال مسار الاندماج ضمن مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا (NEPAD) التي يعد الرئيس بوتفليقة عنصرا رئيسيا فيها ولا سيما في اطار مشاركته في اللقاءات مع قادة مجموعة ال8 ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من اجل دعم التنمية في القارة[2].

واقامت الجزائر مع اوروبا، في اطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، حوارا سياسيا وامنيا منتظما وباشرت تعاونا اقتصاديا وتجاريا يراعي المصلحة المتبادلة توخيا لهدف التوصل الى نقطة تبادل حر بين الطرفين في حدود سنة 2017. ويمثل تحسين ظروف تنقل واقامة الاشخاص بين الجزائر والاتحاد الاروبي ايضا احدى اولويات هذه العلاقات.

وشكل عمل الجزائر لصالح السلم في العالم مؤهلا رئيسا للدبلوماسية الجزائرية واحد عناصر قوتها. فقد دعت لصالح شراكة مكثفة بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي في مجال ادارة النزاعات ومنعها في افريقيا. وفي هذا المنظور، شاركت الدبلوماسية الجزائرية في عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام عبر ايفاد مراقبين عسكريين الى اثيوبيا واريتيريا والى جمهورية الكونغو الديمقراطية دون اغفال الوساطة الناجحة التي اعتمدها رئيس الجمهورية

[1] محمد بوعشة: **مرجع سابق**، ص41.

[2] الأهرام اليومي، **السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ وتطور**
http://www.ahramdigital.org.eg/policy.aspx?serial=1095757

في النزاع بين اثيوبيا واريتيريا وفي الازمة بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق. وابرز اتفاق الجزائر المبرم في 4 يوليو 2006 من اجل استتباب السلم والامن والتنمية في منطقة كيدال مدى التزام الجزائر في الساحل، بوصفه منطقة حيوية تشكل بالنسبة لها حزاما امنيا ئ امتدادا استراتيجيا. وفي سياق نفس هذا المنطق يندرج ايضا تمسك الجزائر الثابت باستكمال مسار تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وتسوية النزاع العربي– الاسرائيلي على اساس حل عادل وشامل ونهائي[1].

ورغم ان هامش الحركة قد تناقص بشكل كبير عما كان عليه في فترة رواج الدبلوماسية الجزائرية نظرا للنسق الدولي الذي تغير عما كان عليه سابقا ليصبح احادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، الا ان الجزائر استطاعت في هذه الفترة من ان تتحول من الدفاع عن وضع داخلي خاص بها الى طرح قضايا دولية تمس افريقيا وغير افريقيا وان تحقق نجاحات نسبية اعادت لها ولوالقليل من بريقها السابق.

[1] الأهرام اليومي: **المرجع نفسه.**

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية في الجزائر

عند دراسة السياسة الخارجية لدولة ما لابد من التطرق إلى المحددات التي تأثر على هذه الدولة وتجعلها نسلك مسلكا دون آخر، وتختلف هذه المحددات ودرجة تأثيرها من دول لأخوى فهناك محددات داخلية وأخرى خارجية، أما المحددات الداخلية ففيها العديد من العوامل التي ترتبط بداخل الدولة نفسها مثل جغرافيتها واقتصادها وتجانسها الاجتماعي، وكلما كانت هذه العوامل الداخلية في صالحها سمح لها ذلك بالتحرك بأكبر قدر من الحرية والتأثير بشكل أكبر على المستوى الخارجي والعكس صحيح، أما المحددات الخارجية فتتعلق بالنسق الدولي والوحدات الدولية والتفاعلات الدولية وكلها عوامل تأثر بالإيجاب أو السلب على السياسة الخارجية للدول، فإذا كان النسق الدولي مثلا ثنائي القطبية أمكن للدول أن تختار التحرك باتجاه أحد القطبين دون الآخر أو الإبقاء على نفس المسافة منهما وهو ما ميز العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، أما إذا كان النسق الدولي أحادي القطبية فإن هامش الحركة سيقل وستجد الدول نفسها مجبرة على مسايرة الدولة الأكثر قوة وتأثيرا على العلاقات الدولية وهو ما ميز العلاقات الدولية خلال فترة التسعينات وحتى الآن.

لم تشكل السياسة الخارجية الجزائرية الاستثناء عن هذه القاعدة فهي الأخرى تتأثر بجملة من المحددات الداخلية والخارجية، ومن أهم تلك المحددات تتكر المحدد الجغرافي، المحدد الاقتصادي، المحدد السياسي، المحدد الاجتماعي، محدد النسق الدولي[1].

[1] محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى، ص12.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

تعتبر المحددات الجغرافية عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، فكلما كان موقعها الجغرافي استراتيجيا وساحلها أطول ومساحتها أكبر مكنها ذلك من لعب دور أكبر. وتحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسحل شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 درجة غرب غرينتش و12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم، وليبيا ب 982 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية بـ 9 كلم، والصحراء الغربية بـ 42 كلم، ومن الجنوب النيجر ب 956 كلم ومالي ب 1376 كلم وموريتانيا ب 463 كلم، ومن الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 644 كلم (حسب ١التقرير الرسمي الأخير لمحافظة السواحل الجزائري).

وتتمتع الجزائر بموقع ذو أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية بالغة الأهمية، تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوربا وإفريقيا، وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا و بحرا و جوا. كما يتميز هذا الموقع بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغربي حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير، والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية.

والبعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية، ويتميز بمحورين: الأول متوسطي حيث كانت الجزائر تاريخيا جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة ولازالت تستفيد من مزايا

الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط، والثاني هو المحور الأفريقي حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الأفريقي وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الأفريقي[1].

إضافة على الموقع المميز للجزائر فإنها تتوفر على مساحة شاسعة فهي تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة العاشرة بين دول العالم بمساحة تناهز 2341781 كلم^2، وهذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا، فقد تطلب الاحتلال الفرنسي للقسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن. كما أن التضاريس الجغرافية للجزائر كانت دائما سندا لشعبها أمام التهديدات الخارجية، فهي تتميز بأنها تضاريس جبلية وعرة في الشمال وصحراء قاحلة في الجنوب، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

المطلب الثاني: محددات السياسية

تلعب طبيعة النظام السياسي السائد في دولة ما دورا محوريا في تحديد توجهات وفاعلية هذه الدولة على المستوى الخارجي، فالجزائر مثلا بعد استقلالها عرفت نظاما شموليا تكاد ترتكز فيه كل السلطة في يد رجل واحد، حيث سهل هذا الأمر في إطلاق يد الرئيس السابق هواري بومدين في اتخاذ السياسة الخارجية التي يراها مناسبة دون أي اعتراض داخلي، وتزامن هذا الأمر مع المرجعية الثورية التي استند إليها الرئيس بومدين مع النخبة التي كانت تدور في فلكه، مما جعل من الجزائر قبلة للثوار وعرفت سياستها الخارجية بالسياسة الثورية التي تأبى الانصياع للهيمنة الغربية. وبعد أحداث أكتوبر 1988 عرف النظام السياسي الجزائري أزمة شرعية حادة أدت إلى تآكل المكتسبات السابقة للسياسة الخارجية الجزائرية، ثم دخلت الجزائر بعد ذلك تدريجيا في نظام رئاسي ديمقراطي صوري، ميزه عدم التداول الحقيقي على السلطة مع إطلاق يد الرئيس داخليا و خارجيا، حيث

[1] محمد الهادي لعروق، **مرجع سابق**، ص12.

أعطى الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل في سنة 2008 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، ورغم أن هذا الأمر فيه جانب إيجابي يتمثل في عدم إعاقة قرارات الرئيس على المستوى الخارجي إلا أنه يؤدي إلى إضعاف الجبهة الداخلية و عدم إشراكها في القرارات المصيرية للبلد، وعلى سبيل المثال لم يستطع البرلمان فتح نقاش حول قرار فتح الأجواء الجزائرية للطائرات الفرنسية في 2013 رغم أهمية هذا القرار[1].

كما تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع أو معظمهم على الأقل في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرتنه في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي.

إن المجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والآلام للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، وهذا التصور ينبع من خبرتنه مع جيش الاستعمار ومعاناته معه،ولهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه

[1] حميد يس، محمد شراق، عثمان الحياني، محمد درقي، **الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي، الخبر، 2012/11/03.**

الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع كان سائدا في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني.

وفي الأوساط الرسمية كان إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم العسكري لجبهة البوليزاريو. إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة[1].

المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية والإجتماعية

أولا: محددات إقتصادية

تتكون المحددات الاقتصادية من حجم الاقتصاد الكلي ممثلا في الناتج الداخلي الخام إضافة إلى الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة.

وبالنسبة للجزائر فإن حجم اقتصادها يبلغ حوالي 206.1 مليار دولار يحتل المرتبة الرابعة على المستوى الأفريقي وسجل نسبة نمو تقارب 2,4% في سنة 2013[2]، ويبرز المستوى المعتبر لاحتياطات الصرف بدون

[1] العايب سليم، **مرجع سابق**، ص20.

[2] احصائيات صندوق النقد الدولي مستخرجة من موقعه على الأنترنيت:
http://www.imf.prg/external/datamapper/index.php

احتساب الذهب والتي بلغت قيمتها 89,75 مليار دولار في نهاية السداسي الأول من 2013 حسب بنك الجزائر، كما أن حجم مديونيتها لا يتجاوز 3,43 مليار دولار في نهاية جوان 2013 أي 2,4% من الناتج الداخلي الخام[1]. لقد ساعد هذا الوضع المالي المريح الجزائر على التحرك بصورة أفضل على المستوى الإقليمي والدولي فعلى المستوى الأفريقي قامت الجزائر بمسح ديون 14 دولة أفريقية ضعيفة اقتصاديا بقيمة تقدر بـ 902 مليون دولار[2]، كما قامت بتقديم مساعدات للجارة تونس تقدر ب 100 مليون دولار بعد الوضع الاقتصادي الصعب الذي شهدته عقب الإطاحة بالرئيس السابق بن علي، أما على المستوى الدولي فقد أقرضت الجزائر ما قيمته 5 مليار دولار لصندوق النقد الدولي، كل هذه الإنفاقات من أجل لعب دور أكبر على المستوى الإقليمي والدولي من خلال التأثير على قرارات تلك الدول في القضايا المصيرية التي تتبناها الجزائر.

وتتمتع الجزائر بموارد بشرية هامة إذ يبلغ عدد السكان حوالي 38,7 مليون نسمة تفوق نسبة الفئة النشطة (15-59) 63,6% من إجمالي عدد السكان مشكلين قوة عمالية مهمة جدا وتبلغ نسبة البطالة حوالي 9,8%، وبالرغم من أن هذا الرقم يمثل رقما ممتازا على السلم العالمي إلا أنه في نفس الوقت سجلت الجزائر عددا كبيرا من الاحتجاجات المتعلقة بالشغل مما يدفع إلى المطالبة بمزيد من الشفافية في ما يخص الإحصائيات المسجلة.

كما تتمتع الجزائر بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أنها من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز حيث يبلغ إنتاجها من النفط حوالي 1.2 مليون برميل يوميا ومن الغاز حوالي 65 مليون م باحتياطي بلغ 4500 مليون م وهي من أكبر الدول من حيث احتياطيات الغاز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا

[1] الخبر، **اقتصاد الجزائر مستقر خلال 2013**
http ;//www.elkhabar.com/ar/index.php ?news=375007#sthash.mHf2h4pt.dpuf

[2] الخبر، **الجزائر تلغي ديون 14 دولة إفريقية**
http://www.elkhabar.com/ar/politique/338231.html#sthash.0caANuOe.dpuf

على عائدات النفط والغاز إذ تبلغ إيرادات الجزائر من المحروقات حوالي 65% من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، فخلال منتصف الثمانينات تراجعت إلى مستوى 6 دولارات للبرميل وظلت تتراوح بين ذلك و10 دولارات للبرميل إلى العام 1987 وخلال منتصف التسعينات إلى مستوى 13 و 15 دولارا للبرميل. وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فمما يتعلق بالإنتاج الغذائي فهي تنتج ما يقارب 5 مليون طن سنويا من الحبوب وتستورد أكثر من 3 مليون طن أخرى لسد حاجياتها من هذه المادة الإستراتيجية، وتبلغ فاتورة استيراد الغذاء الكلية للجزائر حولي 10 مليار دولار سنويا(2013).على الرغم من أن الغائض المالي الذي تتمتع به الجزائر ساعدها على التحرر من الديون الخانقة ولعب دور مهم على المستوى الإقليمي إلا أن الإمكانيات التي تملكها الجزائر من موارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي ممتاز يؤهلها للعب دور أكبر على المستوى الدولي إذا ما تمكنت من استغلال تلك الثروات التي حباها الله بها، ولا يزال النمو الاقتصادي المقدر بـ 2,7% بعيدا عن ذلك المسجل عند الدول النامية كنيجيريا وتركيا، كما أن الجزائر لا تملك اقتصادا قويا قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات، ولازالت تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتوفير حاجياتها، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يجدد السلوك الخارجي للجزائر.

ثانيا: محددات إجتماعية

يعتر التجانس المجتمعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غبر متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد

ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوى خارجية بالأقليات الموجودة داخليا. وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب.

تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في

المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات[1].

[1] العايب سليم، **مرجع سابق**، ص21.

حرصت الجزائر منذ استقلالها عام 1962 على تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال و الوسطية و دبلوماسية تتجنب الضجيج و الشعارات مع التزامها بعدد من الثوابت التي ارتكزت عليها تلك السياسة, مما اكسبها مكانة دولية مميزة.

وتدعو الدبلوماسية الجزائرية دائما الى التمسك بالشرعية الدولية, كما تعكس السياسة الخارجية الجزائرية درجة عالية من التواصل و الاستمرارية و ان حصل تغير او تغيير فهو يحصل في الادوات و الادوات و التكتيكات المتبعة في تحقيق اهدافها وفقا لظروف و مقتضيات الواقع الجديد من حولها.

الفصل الثاني

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية. فقد اتجه اهتمام الجزائر إلى التصنيع منذ استرجاع سيادتها حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

وفي هذا السياق سيتضمن الفصل الثاني ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: اثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: اثر انخفاض سعر النفط على السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري.

تعاني بنية الاقتصاد الجزائري نقائص و اختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنويع الصادرات و الإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية, وغياب نسبة صرف حقيقية و عدم قابلية تحويل الدينار...فمن المعلوم أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات يجعله معرضا لهزات عنيفة بفعل عوامل خارجية.

المطلب الأول: مكانة الموارد الطاقوية على الاقتصاد الجزائري.

وفي تقدير اختصاصي صندوق النقد الدولي, فان لجوء الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية يساهم بإيجابية في التأثير في العوامل التالية: نسب الصرف الحقيقية, وتنويع الصادرات, بالإضافة إلى حماية التجارة.

وتزداد احتمالية هذه الإيجابية اذا ما صاحب ذلك تنويع في الصادرات المرتبطة حاليا بنسبة 97 بالمئة بالمحروقات, تمشيا مع الاطروحة القائلة بانه كلما تقلصت الإجراءات الحمائية تخسنت مستويات العوامل المشار اليها, وتدعمت القدرة التنافسية التي يجب ان تصحبها إجراءات تحفيزية للاستثمار خارج نطاق الصادرات النفطية.

وهكذا يتضح ان خاصية بنية الاقتصاد الجزائري خلال العشرية الحالية_نهاية القرن العشرين_ هي هيمنة قطاع المحروقات, و تبعية الاقتصاد لهذا القطاع الاستراتيجي, حيث تشير اخر دراسة لصندوق النقد الدولي عن الجزائر الى ان هذه الأخيرة من بين الدول المندرجة في اطار الأسواق الصاعدة التي يبقى فيها قطاع المحروقات يمثل نسبة كبيرة جدا من قيمة الصادرات و النتج الوطني الخام. فالمحروقات تمثل وفق اخر الإحصاءات ما يعادل 96 بالمئة من اجمالي الصادرات, وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات المتتالية

منذ عام 1990 لدعم نسب النمو في القطاعات خارج المحروقات, الا ان عام 1998مثل اقل من 5 بالمئة من قيمة الصادرات, وبعيدا عن قيمة المليارى دولار المحددة من قبل الحكومة[1].

فلا عجب اذن, ان تجعل هذه الوضعية الاقتصاد الجزائري معرضا لهزات و صدمات خارجية, مما يتسبب قي خسائر مهمة بسبب عدم الاستقرار على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي, وعلى مضاعفة العجز في الموازنة الذي فاق 20 مليون دينار, وهو ما يتطلب الحد من الانفاق الخارجي, فقلة الاستثمارات و ارتباط العائدات بأسعار المحروقات يؤثران سلبا في الموازنة الجبائية, كما تؤثر تقلبات أسعار البترول في تفاقم الديون الداخلية والخارجية, مما يقلص من هامش الحركو في مجال السياسات الاقتصادية المنتهجة. فارتفاع خدمات الديون

جعل الجزائر مضطرة الى انفاق ما بين 30 بالمئة الى 50 بالمئة من مداخليها سنويا لدفع خدمات الديون التي تمثل 45 بالمئة عام 1999, فيما تضطر الى دفع 33 مليار دولار سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة, وهي قيمة تفوق اصل الديون الخارجية المقدرة بأكثر من 32 مليار دولار وهذا الواقع يدحض بشكل واضح توقعات خبراء صندوق النقد الدولي, حيث تدعمت هيمنة قطاع النفط, وتفاقمت المديونية, كما تزايدت معدلات البطالة[2]

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

---

[1] .217, ص 2002 , بيروت, يناير 1 _اسماعيل قيرة, **مستقبل الديمقراطية في الجزائر,** مركز دراسات الوحدة العربية, ط

[2] .**218** إسماعيل قيرة, **مرجع سابق,ص**

المطلب الثاني: مكانة الموارد غير الطاقوية (الفلاحة والسياحة) في الاقتصاد الجزائري

ظلت الجزائر على مدى خمسين سنة الماضية ولاتزال تعتمد في اقتصادها على مايتم تحصيله من الجباية البترولية بما نسبته 97 %، وبالنظر الى ان هذه الثروة غير متجددة فان أغلب الخبراء يحذرون من مغبة الاستمرار في اعتمادها كمورد أساسي وحيد لتمويل التنمية، سيما مع بروز معطيات اقتصادية جديدة على الساحة العالمية أبرزها مسارعة الدول المتقدمة نحو مصادر جديدة للطاقة غير الأحفورية وتأكد توقعات المحللين الطاقويين بنضوب النفط على مدى العقود الخمس المقبلة على أكثر تقدير مما سيوقع الاقتصاديات النامية ومن ضمنها الجزائر التي ما تزال تعتمد على إيرادات النفط لتمويل الواردات في أزمات اقتصادية خانقة ستكون تداعياتها الاجتماعية أخطر. خصوصا اذا علمنا أن 70 % بالمائة من القدرة الشرائية مرتبطة بالمحروقات ما يجعل معدل التضخم يرتفع والنمو ينزل إلى أدنى مستوياته .

فالى جانب الموارد الباطنية ،المواد الهيدرو كربونية مثلا ، تزخر الصحراء الجزائرية بعديد من الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة التي يمكن استخدامها لغايات التنمية " الطاقة الشمسية ،الرياح ، والثروة النباتية ممثلة في ثروة النخيل وكذا الصناعات التقليدية ذات الصيت العالمي ، و على إمكانات ومعالم سياحية ضخمة غير مستغلة إضافة إلى مؤهلات لا يستهان بها في مجالات الري والزراعة حيث يمكن ان تحقق نقلة نوعية في العملية التنموية ، ولكون المساحة الشاسعة التي تمثلها تتجاوز (80%) من المساحة الكلية للجزائر، فان البعد الاستراتيجي التنموية الاستثماري الحي يستوجب ايلائها اهتماما خاصا وعناية بالغة عند وضع أي مخطط تنموي وطني على المدى البعيد بدل من الاعتماد على الثروة الزائلة غير المتجددة[1].

أولا : في مجال الفلاحة

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة

[1] .ولد الصديق ميلود, **السياحة والفلاحة: بدائل حيوية امام الاقتصاد الجزائري في اعتماده على الطاقات غير متجددة**, الجمعة 13 ماي 2016 http://www.elwatandz.com/politique/20122.html

و ذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك حماية للأراضي الفلاحية و ضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب و على نفقة مالكها، و كذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

حيث يتعين ضمن هذا المجال القيام بعملية احصاء شاملة الغرض منها وضع بنك معلومات يتم الوقوف من خلاله على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الموجودة ، ويخدم هذا المنحنى الاستراتيجي القيام بالعمليات التالية :

- إنجاز مركز دراسات مرفق بلجنة استشارية مشكّلة من قطاعي الري والفلاحة مهمته الاساسية :

1- البحث ضمن الصناعات التي يمكن ان تعتمد على المورد المحلي خاصة مادة التمور.

2- البحث ضمن السبل العلمية الممكنة لإعادة تهيئة الفقارات كموروث ثقافي و مصدر من مصادر الري ما من شأنه المساهمة في إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية ذات الصبغة العائلية، والعمل على تشجيع المنتوج المحلي كالتمور و القمح وخلق مستثمرات محلية للكروم و التين المحلية و تربية الماشية المحلية لا سيما و أن المنطقة تحوي على معهد خاص للفلاحة الصحراوية.

3- البحث ضمن الانظمة الانتاجية التي تتوافق والظروف المناخية للمناطق الصحراوية (الواحة).

4- دراسة مشكل السبخة (التملّح) لإعادة دمجِها ضمن القطاع.

5- دراسة سبل استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة أو الغاز لبعث النشاط الفلاحي

- فتح فروع لتعاونية الحبوب و البقول الجافة لتدعيم الفلاح بالمواد الأولية للقضاء على مشكلة التموين.

- منح عقود الملكية للفلاحين المستثمرين.

- خلق مشاريع خاصة مثل تحليه مياه السبخة للري الزراعي للواحات.

- إدراج الفقارة ضمن أولويات التنمية لأنها تمثل عصب الفلاحة الصحراوية، و إعادة تهيئة قنواتها داخل القصور و الواحات من أجل إعطاء بعد جمالي للواحة و المحافظة على الهوية المادية الثقافية.

- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في عملية الترميم والبناء و الحفر و التنظيم.

ثانيا : في مجال السياحة

أثر النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال والوضع الأمني والسياسي في البلاد خلال العشرية السوداء تأثيرا مباشرا وأساسيا على توافد السياحة الدولية .

وبدأ الوضع يتغير منذ وضع إستراتيجية تنموية تهدف إلى بعث السياحة كبديل مولد لمناصب الشغل والثروات بالنسبة للبلاد وخاصة في السنوات الأخيرة ،فقد أظهرت بيانات رسمية أن عدد السياح الأجانب في الجزائر ارتفع ب 4,09 % سنة 2001 إلى 196229 سائحا من 17553 خلال عام 2000

بتصدر الفرنسيين بإجمالي 70880 سائحا بما يمثل 36 % من المجموع ويليهم التونسيون الذي وصل عددهم 33607 سائح واحتل القادمون من جمهورية مالي المركز الثالث بإجمالي 9244 سائحا وبلغ عدد الإيطاليين 8260 سائحا يليهم الليبيون ب 6983 والألمان ب 6444 والأسبان 4585 ولم يتسنى معرفة حجم الإيرادات[1] .

وقد أكدت وزارة السياحة أن الزيادات المعتبرة التي سجلت في نسبة قدوم السواح إلى الجزائر في السنوات الأخيرة أدت إلى ارتفاع مداخيل السياحة بالعملة الصعبة ، حيث سجل قدوم 222414 سائح خلال الثلاثي الأول سنة 2004 بزيادة 11,76 % مقارنة بالثلاثي الأول للسنة السابقة لها ، وقد أكد وزير السياحة من أن سنة 2003 سجلت قدوم أكثر من مليون و166 ألف سائح وهو عدد يفوق بنسبة 15% عدد السواح الذين قدموا على الجزائر سنة 2002 التي شهدت دخول 966 ألف سائح .

وعرفت الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2002) تقلبات حادة حيث تراجعت من حوالي 105 مليون دولار في عام 1990 م إلى حوالي 33 مليون دولار في عام 1995م ، ثم ارتفعت في السنوات الموالية لتصل إلى حوالي 133 مليون دولار في عام 2002م، ويرجع ذلك إلى تطورات الوضع الأمني في البلاد خلال هذه الفترة .

وبالنسبة للمداخيل بالعملة الصعبة فقد حقق توافد السياح سنة 2003 دخول 160 مليون دولار بزيادة 17% مقارنة بمداخيل 2002 التي قدرت ب 133 مليون دولار للخزينة الجزائرية .

إن مداخيل سنة 2002 بالعملة الصعبة كانت قد سجلت بدورها نسبة ارتفاع بلغت 33,7 % مقارنة بمداخيل 2001 التي بلغت قيمتها 95,5 مليون دولار .

---

[1] محمد يسري دعبس ،**التربية السياحية والتنمية الشاملة** ،مصر: دار المعارف،1993،ص.

وتتوقع وزارة السياحة 3 مليون سائح من بينهم 2 مليون أجنبي في حدود 2013 مشيرة إلى أن عدد استثمارات متوقعة في الأفق لاسيما على مستوى طاقات الإيواء وأكدت في هذا السياق إلى التطرق إلى تحديد طاقات كبيرة ومرتفعة تقدر ب 4 ملايير دولار ل 55 ألف سرير جديد سيتم إنجازها في حدود 2007 و 60 ألف سرير في حدود 2013 أي بمجموع 190 ألف لتلبية الطلب .

وفي هذا الشأن تأكد وزارة على أن ينبغي على القطاع المصرفي أخذ متطلبات مهني السياح بعين الإعتبار مؤكدا على أنه يبدو أن السلطات الجزائرية الواعية بهذه العراقيل تتوفر على الوسائل التي تجسد طموحاتها كما ستدرج عدة إجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وذلك في مجال الشراكة أو التسيير باستقطاب رجال أعمال ومستثمرين .

ورغم التحسن الطفيف في قيمة الإيرادات السياحية في السنوات القليلة الماضية ، إلا أن مستوى العائدات السياحية في الجزائر يبقى بعيدا عن المستويات الممكنة بالمقارنة بما تتوفر عليه من إمكانيات سياحية هامة[1].

تعد السياحة واحدة من القطاعات التي لو تم الاعتماد عليها فانها ستدر الكثير على الخزينة العمومية خصوصا امام انخفاض اسعار البترول فانها تعد ضمن البدائل الحيوية ، فكثير من الدول التي تتشابه بيئتها الصحراوية مع بيئة الجزائر - ايران مثلا- استفادت من السياحة الصحراوية فعملت على تطويرها وتحسيين مخرجاتها.

وقصد النهوض بهذا القطاع على أحسن وجه يتعين أن تراعي جميع المخططات التنموية الولائية والبلدية هذا الجانب سيما من حيث :

01- وضع خطط لمنع تأثير بناء السكنات الحديثة على طمث التراث العمراني السياحي و ترميم هذه الأماكن و المعالم الأثرية. وذلك باشراك المجتمع المدني ، الجمعيات المحليّة و كل الهيئات الناشطة في القطاع من مثل المركز الوطني لحماية التراث المبني بالطين الكائن مقره بتيميمون.

02- تشجيع المبادرات الهادفة إلى الرقي بالقطاع السياحي التي تهدف الى المحافظة على الصناعات التقليدية و النمط العمراني و التقاليد و العادات.

03- توفير الامن ويتبعه وجود بيئة مستقرة ، ويعد هذا من اولويات نجاح اي عمل سياحي .

04- بناء قاعدة فندقية متينة او تمويل الحكومة لاي مشاريع فندقة خاصة تعزز من الفعل السياحي وتنميه .

أمام هذا الوضع الاقتصادي المتردي الذي يشهده الاقتصاد الجزائري وتهاو غير متوقع لاسعار الذهب الاسود الى ادنى مستوياته ، تكون الفرصة مواتية جدا لتحقق الجزائر قفزة نوعية ونهضة تنموية اذا توافرت الارادة السياسية ، فليست امكاناتنا السياحية والفلاحية اقل شأن مما تمتلكه دول من مثل تركيا والشقيقتين تونس والمغرب التي حققت قفزات تنموية باعتمادهم السياحة مثلا مصدر اساسي من مصادر الدخل الوطني[2] .

المطلب الثالث: مكانة الصناعة و الاستثمار في الجزائر

---

[1] www.mta.gov.dz عن وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية،"نسخة الكترونية"/

[2] ولد الصديق ميلود, **مرجع سابق.**

أولا: الصناعة.

1_ واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر

يتطلب تشخيص واقع الصناعة الجزائرية الحالي، الوقوف عند النتائج ومختلف التغيرات التي طرأت على هذا القطاع خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي كان لها الأثر الكبير في تحديد التوجهات والاستراتجيات الصناعية في تلك المراحل وفي المراحل الحالية والمستقبلية، وعليه سيتناول هذا العنصر ما يلي:

-أداء القطاع الصناعي الجزائري؛

-مميزات القطاع الصناعي في الجزائر؛

-تحديات القطاع الصناعي في الجزائر؛

2_ أداء القطاع الصناعي الجزائري

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، من صناعات غذائية، كيميائية، معدنية وأخرى .تقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات للفترة الممتدة بين 2008 و 2010 بحوالي% 55 أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى % 11 منها[1]. أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع. يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في، صناعات غذائية، صناعات الكترونية، كهربائية وميكانيكية, 2010بحوالي % 35 من إجمالي إنتاج القطاع العمومي،

[1] le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010, p:63.

وكيمياء البلاستيك والمطاط، تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة 2008 في حين أن القطاع الخاص يرتكز هو الأخر على فرعين من الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وما مثل مانسبته 42 %من إجمالي إنتاج القطاع الخاص .ويعودا تسجيل هذه النسبة إلى النص التشريعي والقانوني الموضوع في هذا الإطار 25المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة, وخصوصا القانون رقم88 تتمركز المؤسسات الصناعية على السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة، أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر حيث لا يمثل حاليا سوى 5% بالمقارنة مع 44 % لقطاع المحروقات أي أقل من 1 / 6 مساهمة هذه الأخيرة .في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي أخرى تعرف انخفاضا مستمر قدر ب % 4.3 سنة 2008بالمقارن مع ارتفاع قدر ب % 2.8 سنة 2006. يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاجإلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة.

1.2 مميزات القطاع الصناعي الجزائري

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني[1]، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها .لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي :

[1] le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010,op,cit, p:63

-قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.

-مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في

السوق.

-ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.

-تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.

-ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي[1].

2_3 تحديات القطاع الصناعي في الجزائر

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية

[1] قوريش نصيرة, **ابعاد وتوجهات انعاش الصناعة في الجزائر**, مجلة اقتصاديات افريقيا, العدد 5, 2008, ص 93.

والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة، فتطبيق هذه الاتفاقية يطرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا:

-بمدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة.

-ومدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

و بالنظر للوضعية الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدراتها التنافسية، فإن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقية ويكون له آثار سلبية خصوصا:

-التأثير على إنتاجية المؤسسات و بالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية.

-زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة.

-زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائري و جودة نظيره الأوروبي، و ذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.

من خلال ما ذكر يتحتم على الجزائر وضع إستراتيجية صناعية صارمة، و هذا قصد الاستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يجب أن تخضع عملية التأهيل إلى منهجية صارمة لتجنيب ما تبقى من القرارات الإنتاجية الصناعية وعدم إتباع منهجية مقيمة وشاملة بتوخي الحلول الجزئية الظرفية.

3 _ معالم الإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر

لقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع إستراتجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري[1].

ثانيا: الاستثمارات.

الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر

ككل الدول الحديثة الإستغلال تبنت الجزائر مباشرة بعد استرجاع سيادتها الوطنية قانون يتعلق بالاستثمار وتتم عملية الإستثمار بين الدول المتقدمة فيما بينها وبين الدول المتخلفة ومن دول العالم الثالث تكن العملية تكاملية عندما تتم بين الدول المتقدمة وتهدف إلى تنمية دول العالم الثالث في الحالة الثانية وقد تلجأ هذه الأخيرة إلى تأميم الإستثمارات عندما يتبين أنها لا تؤدي إلى تنميتها.

رغم أن كل الدول الحديثة الاستغلال لجأت إلى الإستثمارات الأجنبية، لكن هناك من لجأ الى نمط تنموي مرتكز على القدرات الداخلية وهي الدول المتعلقة على الإستثمارات الأجنبية. على هذا الأساس سنتناول من خلال هذا الفصل تطور قانون الإستثمارات في الجزائر.

1) فترة الستينات

قانون الإستثمارات الصادر في سنة 1963

[1] Le Rapport du ministère des participations et de la promotion des investissements, la stratégie de relance etdéveloppement industriels, Algérie, 2007,p :10.

كان هذا القانون مجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا وقد خولهم ضمانات ما هو عام خاص بجميع المستثمرين ومنها منهم خاص بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

الضمانات العامة

حرية استثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب (المادة 3)

حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات (المادة 4)

المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية (المادة5)

وأخيرا هناك ضمان ضد نزع الملكية .لا يكون هذا الأخير ممكنا إلى بعد أن تصبح الأرباح المتراكم في المستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمر، و يؤدي نوع الملكية إلى تعويض عادل. كما أن هذا القانون منح إمتيازات خاصة بالمؤسسات المعتمدة المواد (08 /14 /31).

المؤسسات المنشأة عن طريق الإتفاقيات

يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات على أن يتجر هذا الإستثمار من قطاع ذات أولوية أو ينشأ هذا الأخير أكثر من منصب عمل .

يمكن للاتفاقية أن تنص على الإمتيازات الواردة في الاعتماد، زيادة على هذا يمكن أن يجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة.

لكت هذا القانون لم يطبق ميدانيا وخاصة أن المستثمرين شكلوا في مصداقيته ولم يتبع بنصوص تطبيقية خاصة أن الجزائر بدأت في التأمينات (63- 64) وبعد سقوط النظام سنة 1965 ظهر قانون أخر في 1966[1].

[1] قانون الإستثمارات في الجزائر عليوش قريرع كمال OPU 1999.

المبحث الثاني: اثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

إن الجزائر، كغيرها من عديد دول العالم تسعى جاهدة لبلوغ مستويات جيدة من التقدم الحظاري، بالعمل على التحسين المستمر لسياساتها الاقتصادية بضبط مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يضمن عدم الوقوع في الاختلالات التي تصيب الاقتصاد ، وما لذلك من آثار وخيمة على مختلف الجوانب.

المطلب الأول: انخفاض احتياط الصرف من العملة الصعبة

حذر خبراء من أن تقرير بنك الجزائر للثلث الأول من العام الجاري يعد مؤشرا على تعرض الاقتصاد لصدمة خارجية عنيفة، وأن مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي بدأت في الانهيار في ظرف زمني وجيز.وكان بنك الجزائر قد كشف في تقريره حول التوجهات المالية والنقدية خلال الثلث الأول من العام الحالي أن احتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة سجل تراجعا حادا، حيث بلغ 159.9 مليار دولار نهاية مارس/آذار الماضي مقابل 179.9 دولارا عند نهاية ديسمبر/كانون الأول 2014.وعزا البنك أسباب تراجع احتياطي الصرف بعشرين مليار دولار في ظرف ثلاثة أشهر إلى الصدمة الخارجية الناتجة عن التراجع المعتبر في أسعار النفط. وتشير الأرقام التي جاء بها التقرير إلى تراجع ميزان المدفوعات، حيث سجل عجزا قدره 10.7 مليارات دولار.وقفز التضخم من 3.9٪ إلى 5.4٪ وتراجع الميزان التجاري من فائض يزيد على ثلاثة مليارات دولار إلى عجز لامس سبعة مليارات.وفقد الدينار الجزائري 11٪ من قيمته مقابل الدولار، وفقد الصندوق الخاص لضبط الإيرادات خمسة مليارات دولار في ثلاثة أشهر.يحدث هذا في أقل من نصف العام لكون سعر البرميل من النفط تراجع بمقدار 50٪ خلال نفس الفترة. وأكد محافظ البنك المركزي محمد لكساسي أن التراجع بمستواه الحالي يبقي احتياطي الصرف في وضع ملائم لمواجهة الصدمة الخارجية، بسبب المستوى المتدني للدين

الخارجي الذي بلغ 3.3 مليارات دولار نهاية مارس 2015. لكن اقتصاديين حذروا من أن استمرار التراجع بمستواه الحالي سيؤدي إلى انهيار سريع للاقتصاد الكلي. ولفت الخبير المالي بريش عبد القادر إلى أن الجزائر تنتظر الاتجاهات الجديدة لأسعار البرنت جراء الاتفاق بين ايران ومجموعة 5+1 المعلن عنه الاثنين الماضي، والذي يسمح لطهران بضخ مليون برميل يوميا في 2016[1]. ولم يستغرب عبد القادر في حديث للجزيرة نت تسجيل هذه الأرقام التي وصفها بـ"المرعبة"، وذلك راجع برأيه إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري، وتبعيته بنسبة 98٪ للمحروقات. وهذا دليل برأيه على فشل السياسات والبرامج الحكومية على تنويع الاقتصاد وتقليص تبعيته للمحروقات، قائلا إن "لعنة الموارد فعلت فعلتها في الاقتصاد الجزائري." ولفت إلى أن المعطيات السابقة خلطت أوراق الحكومة، وهو ما يلاحظ برأيه في تأخر المصادقة على قانون المالية التكميلي، كما أمرت الحكومة بإلغاء المشاريع المبرمجة والتي لم يشرع فيها بعد. وذكّر بمبادرة الحكومة لتقليص النفقات وتطبيق إجراءات التقشف، وهو التحدي الذي وصفه بالصعب لأن الدولة انتهجت منذ عام 2000 سياسة توسعية في الإنفاق، وتزايد حجم التحويلات الاجتماعية لتقارب ثلاثين مليار دولار، وانتهاج سياسة الأموال السهلة "لشراء السلم الاجتماعي." وانتقد بريش ردة فعل الحكومة تجاه الأزمة التي تفتقد برأيه لمنهجية وخطة واضحة، وتجلى ذلك –حسب رأيه– من خلال التصريحات المتضاربة للمسؤولين وعلى رأسهم الوزير الأول عبد المالك سلال الذي "يصرح أحيانا بأن الوضع المالي للبلاد غير مقلق، وأحيانا يعترف بوجود أزمة." من جانبه، يعتقد الناطق الرسمي لحركة حزب النهضة الإسلامي المعارض أن التقرير يعتبر بمثابة إعلان رسمي عن الإفلاس الاقتصادي "بعد الإفلاس السياسي الذي أدخل البلاد في حالة انسداد."ويرى محمد حديبي أن إعلان بنك الجزائر عن تراجع احتياطي الصرف بنسب عالية رسالة بأن "البلد مقبل على دخول نفق وأن الأسوأ بانتظار الجزائريين." وحمل حديبي الحكومة مسؤولية الوضع، وقال إنها "لم تستمع لنداءات تطالبها باستغلال البحبوحة المالية الناتجة عن الجباية

---

[1] الجزيرة.نت, **تراجع احتيلطي النقد الدولي يهدد اقتصاد الجزائر**, الشروق
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/249221.html الجمعة13ماي 2016

البترولية لخلق تنمية حقيقة، وعرضت مستقبل البلاد للخطر." ورصد عدة أسباب لهذه الأزمة، أهمها "انتشار الفساد في المنظومتين الإدارية والمالية التي وصفها بالمتخلفة جدا، إلى جانب تهريب العملة الأجنبية عن طريق تضخيم فواتير الاستيراد[1].

المطلب الثاني: التضخم و انخفاض قيمة عملة الدينار الجزائري

1_ ظاهرة التضخم في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2012/1990 موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، فقد تعرض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينيات معدلات تضخم جد مرتفعة بلغت أقصاها 31.7% سنة 1992 ، وبتطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفضت تدريجية إلى معدلات مقبولة ، وكان لهذا الارتفاع آثار على مختلف الأصعدة.

2_ تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر:

باعتبار أن استقرار المستوى العام للأسعار هو من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال اعتماد برامج كبح التضخم، وللمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين . لكون أن التضخم هو حالة الارتفاع غير المنتظم للأسعار، وتعتبر عملية التحكم في سياسة الإنفاق العام وأحسن توجيه للنفقات العامة بآليات متعددة من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني. فقد عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني، وهو ما يوضحه الجدول الموالي لتطور معدلات التضخم في الجزائر.

---

[1] الجزيرة.نت, **مرجع سابق.**

ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا والإنتقال نحو اقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى 18.7% سنة 1996 ثم إلى 5.6 %سنة 1997.

3_ أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري:

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين ، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أعلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليان وهو ما انعكس على التوازنات المالية. الداخلية للإقتصاد الجزائري، مما تولد عليه ضغوطا تضخمية[1]. أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الساحة الاقتصادية برامج توسعية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

ومن أهم الأسباب المؤدية الى حدوث الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي[2]:

1-التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام.

2-الزيادة في تكاليف الإنتاج .

3-زيادة الكتلة النقدية .

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**،-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،2010،ص242.

[2] Mourad benachnhou,inflation ,**dévaluation**,**marginalisation**,dar elcharifa,alger,1993 ,p5.

4-زيادة كتلة الرواتب والأجور : حيث عرفت كتلة الأجور والرواتب وكذا المنتح والتعويضات ارتفاعا من ستة لاخرى ، مما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود ، كما أن ارتفاع الأجور يؤدي بأصحاب الحرف والتجار إلى رفع أسعار المنتجات ، كل هذه السباب كانت دافعا وراء زيادة معدلات التضخم. والجدول الموالي يوضح تطور كتلة الأجور.

5-زيادة الواردات.(تضخم مستورد): كما هو معروف فإن الجزائر تخصص ميزانية ضخمة للواردات والتي يتنوع هيكلها[1]، وخاصة السلع الغذائية بلغت سنة 2000 حوالي 26.32% كأقصى قيمة، مما يؤكد أن فاتورة الغذاء أصبحت جد مكلفة ، وتليها في السلع المستوردة السلع التجهيز الصناعي التي قاربت نسبتها إلى إجمالي الواردات ب 41.57% سنة 2005 كأقصى قيمة.

4_ السياسات العمومية المتبعة في سبيل كبح جماع الفجوة التضخمية وحماية القدرة الشرائية للمستهلك على صعيد السياسة الانفاقية:

تميزت الفترة مابين 1998/1990 بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. ولكن هذا لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 142400 مليون دج سنة 1990 إلى 235200 مليون دج سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت الى 65.1% لترتفع سنة 1995 إلى 589300 مليون دج بنسبة زيادة قدرت ب 27.6%. وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10

[1] هيكل الواردات جد مهم في معرفة مدى تبعية الاقتصاد الوطني والجهاز الانتاجي خاصة للخارج ، ففي الجزائر مثلا تحتل المواد الغذائية ، وسلع التجهيز الصناعي المراتب الأولى في هيكل الواردات ، وارتفاع أسعارها في الخارج يساهم بدرجة كبيرة في استيراد تضخم من الخارج، يساهم بدرجة معينة في اتساع الفجوة التضخمية الداخلية.

دولار ابن الأزمة البترولية سنة 1986 ، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة) ، وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب التالية :

_ الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية.

_ ضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال

_ انتشار الفساد في القطاع العام .

ومثال على ذلك تواصل عجز البلديات أو الإدارة المحلية عموما وصناديق الضمان الاجتماعي التي تتلقى إعانات سنوية من طرف ميزانية الدولة. وقد شملت هذه التغيرات ما يلي:

1- تخفيض مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ، ومدفوعات الحكومة التحويلية للقطاعات الأخرى،مما يجعلها ذات أثر مضاد لاتجاه التقلبات في إنفاق المستهلكين.

2- تقليص ميزانية النفقات الموجهة لدعم الأسعار التي بلغت ذروتها قبل هذه الإجراءات بحوالي 29.5 مليار دج ، والتي كانت تشكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة.

3- انتهاج سياسة تقشفية خاصة فيما يخص نفقات التسيير باعتبارها نفقات غير منتجة.

وكانت هذه الإجراءات جد مؤثرة على عجز الميزانية العامة حيث هبط هذا العجز بأكثر من أربعة نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي سنة 1994 وثلاثة نقاط مئوية سنة1995، وساهم هذا الانضباط المالي والتحكم في النفقات العامة في ظهور فوائض وانخفاض مستمر في رصيد الائتمان المستحق للحكومة والذي وصل إلى النصف سنة 1996 عما كان عليه سنة1991.كما تعتبر هذه الإجراءات الدعامة الأساسية التي ساعدت السياسة النقدية من خلال هبوط نسبة السيولة من 49% سنة 1993 إلى 36% سنة 1996مؤديا بذلك إلى

القضاء تدريجيا على السيولة الزائدة في الاقتصاد[1]، وكان لذلك بالغ الأثر على معدل التضخم حيث انخفض من18.7 سنة 1997 إلى أقل قيمة له 0.34 سنة 2000(أي انخفاض ب18 نقطة). أما في سنة 2001 فقد ارتفع إلى 4.23% لكنه كان ظرفي سرعان ما هبط إلى1.42% سنة2002 وبقي هذا المعدل في نطاق مقبول يتراوح بين1و3.5% بين سنتي 2002 و2007 والملاحظ في هذه الفترة كانت نسبة زيادة النفقات العامة تتناقص من سنة لأخرى من 21.1% سنة 2001 إلى 3.8% سنة2005 ، وما كان لذلك بالغ الأثر على معدل التضخم الذي عرف استقرارا على مدى سبع سنوات، سرعان ما ارتفع بين سنتي 2008 و2009 ووصل إلى 4.8% و5.7% على التوالي، وكان ذلك نتيجة حتمية لارتفاع في نسبة زيادة النفقات العامة التي بلغت أوجها سنة 37.7% سنة2007، و20% سنة 2009 وكان ذلك بسبب رفع معدل الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون ومختلف المنح. لكن في مطلع سنة 2012 عرف معدل التضخم ارتفاع محسوس قدر ب8.9 % ، مقابل سنة 2011. ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه من الصعب جدا الموازنة بين تحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي يستدعي تكثيف الإنفاق العام ومحاربة التضخم الذي يستدعي ضبط الإنفاق ،لكن توجيه السياسة الانفاقية التي اعتمدتها الجزائر كانت إلى حد كبير مؤثرة على معدل التضخم الذي عرف انخفاض ملحوظ جدا(أقل قيمة له 0.43%سنة2000) بعدما كان يبلغ أرقاما جد مرتفعة (أكبر قيمة له 31.7% سنة1993)[2].

---

[1] بن عزة محمد **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان،2010، ص126.

[2] معيزي قويدر ،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر، 2006/1990، مرجع سبق ذكره،ص329.

المبحث الثالث: اثر انخفاض سعر النفط على السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الاول: مكانة الجزائر افريقيا

إن إدارة الجزائر لهذه الملفات جعلها تحتل الصدارة في إطار الاتحاد الإفريقي مند عودتها إلى دورها بقوة، ففيما يتعلق بالاهتمام بالتنمية فإن الجزائر وفي القمة الثانية أثناء رئاستها للمنظمة (القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية لمدينة سرت الليبية) حصلت على تفويض من طرف الأفارقة للقيام بالنيابة عنهم إلى جانب جنوب إفريقيا ببحث السبل الممكنة من أجل إلغاء الديون الإفريقية في قمة مجموعة الثمانية، يضاف إلى المبادرة التي جاء بها ثلاثي الجزائر نيجيريا جنوب إفريقيا أصبحت مرة أخرى تفرض نيابة عن الأفارقة في بحث سبل التنمية بشكل شامل أكثر من تعلقها بمسألة الديون فقط، كما هو الشأن من قبل فهذا التفويض أقره الأفارقة مرة أخرى في لومي حيث تم تفويض كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والنيجيري أوبا سانجو والجنوب إفريقي تابو مبيكي للقيام بمساعي تحقيق سبل التنمية في إفريقيا، بما فيها جلب المساعدات الخارجية والاستثمارات وتخفيض معدل الديون[1]، ومن هنا أصبح الرئيس الجزائري كشريك مهم مع ثنائي جنوب إفريقيا ونيجيريا في كل قمم مجموعة الثمانية لبحث المشاكل المتعلقة بإفريقيا (لتنمية،الديون،النزاعات)، كما أصبح شريكا مهما لتواصل بعض القوى الدولية مع إفريقياعن طريق القمم التي كانت تنظم مع قادة القارة، والتي كان أهمها المنتدى الصيني للتعاون الإفريقي، ويبدو لي أن الجزائر ساهمت كثيرا في هندسة النفوذ الصيني في القارة، مثلما فعلت مع السوفيات في فترة المد الاشتراكي، ويرجع ذلك إلى العلاقات التاريخية المتميزة بين الصين والجزائر إضافة إلى تطابق وجهات النظر بينهما فيما يخص العديد من القضايا الدولية، منها وقوف الجزائر إلى جانب الصين في مطالبها الوطنية سواء تعلق الأمر بجزيرة تايوان، أو المطالب الترابية للهند في بعض الأقاليم الصينية، ولهذا كانت نتائج التواصل الإفريقي مع العملاق الصيني ايجابية جدا، سواء تعلق الأمر بإلغاء الديون لأفقر البلدان

[1] العايب سليم,**الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**,مذكرة ماجيستر,جامعة باتنة, 2010-2011 ص156.

الإفريقية أو بزيادة الاستثمار المباشر في إفريقيا. أما مشكل النزاعات العرقية فان الجزائر ورغم أنها تتبنى مبدأ عدم التدخل عسكريا خارج حدودها فإنها اهتمت كثيرا بهذه النزاعات، فمشكل الكونغو قد تم عقد من أجله قمة مصغرة لتدعيم اتفاق السلام المبرم بين الأطراف المتنازعة كخطوة أولية لتهيئة الأجواء من أجل دخول قوات حفظ السلام للفصل بين أطراف الصراع، وقد لعبت الجزائر دورا مهما في دعم هذا الاتفاق في هذه القمة المصغرة، وحثت نيجيريا للمشاركة بقوات عسكرية كبيرة كما حثت جنوب إفريقيا على توفير الوسائل اللازمة لذلك مثل المدرعات وتمت استجابتهم لذلك، ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أرسلت الجزائر مرة أخرى ملاحظين عسكريين لمتابعة اتفاق السلام الذي يؤطره الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة، كما أرسلت الجزائر مراقبين إلى البورندي لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام، وعملت على الاهتمام أكثر بالمشكل الصومالي هذا البلد الذي مزقته الحرب الأهلية منذ فترة والذي عبر عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع لمجلس السلم والأمن الإفريقي حول المسالة الصومالية بالقول "إن المسالة الصومالية ماانفكت على الدوام بالنسبة لنا مبعثا للحسرة. والجزع، وهذا منذ أن سقط هذا البلد الشقيق في وهدة العنف والفوضى[1].

موقف الجزائر اتجاه الصحراء الغربية:

لقد خاضت الجزائر و المغرب فضلا مشتركا ضد الاستعمار الفرنسي و الاسباني ووقف النغرب الى جانب الجزائر في كفاحها من اجل الاستقلال الذي نالته عام 1962م.

المغرب مسالة الحدود من الجزائر بعد الاستقلال نالا ان مشكلة الحدود بين البلدين اخذت تتاثر بين فترة و اخرى.

[1] العايب سليم,**نفس المرجع**, ص157.

تنطلق الجزائر في موقف من الصحراء من وجهة نظر سياسية و ايديوليوجية كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني الجزائري في 1975 و الذي اكد على مساندة حركات التحرر و يرى ان النضال في الصحراء هو بين التقدمية و الاقطاع بين جبهة البوليساريو و بين كل من المغرب و موريتانيا، وان حل هذه المشكلة لا يمكن ان يحصل الا بحصول شعب الصحراء على استقلاله و على الرغم من عدم وجود مطالب اقليمية للجزائر في الصحراء، كانت تتعرض على صفها الى المغرب و ذلك لان وجود دولة مستقلة صغيرة، تقع بينهما و بين المحيط الاطلسي، يجعل مرور مواردها اكثر سهولة مما لو الحقت بالمغرب، خاصة ان خلافات الايديولوجية بين البلدين قد تؤثر سلبا على امكانيات التعاون بين الانظمة السياسية القائمة ، ولذلك ايدت الجزائر جبهة التحرير الصحراوية و تمسكت بتطبيق حق تقرير المصير لسكان اقليم الصحراء، و ترى الحكومة الجزائرية ان المغرب له مطامع بانشاء امبراطورية كبرى من خلال ضمها اجزاء من الجزائر ومالي و كذا الصحراء الغربية و موريطانيا[1].

[1] اعلي سالم، منينة البشير،**الدبلوماسية كالية لتسوية القضية الصحراوية**، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2013-2014 ،ص 111.

المطلب الثاني: مكانة الجزائر عربيا

في البداية ننطلق من رؤية بوتفليقة للأوضاع العربية الراهنة، بحيث يرى أن العالم العربي يقبع في حالة من التشتت والتهميش، يرافقها عدم الإستقرار والخلافات المتنوعة، وعدد من الأزمات الداخلية، تذكيهاالأطماع والتدخلات الخارجية، كل هذه وغيرها أسست لوضع دائم التوتر. ففي الشرق الأوسط لا تزال إسرائيل تمارس إرهاب الدولة على الشعب الفلسطيني، وتصادر جزءا من أراضي سوريا ولبنان، وغير بعيد عنها يرزح العراق تحت وطأة الإحتلال الأمريكي، بينما لا يزال اتحاد المغرب العربي يراوح مكانه، والجامعة العربية بحاجة إلى إصلاح حقيقي. في الجوار القريب تروم الجزائر بناء مغرب عربي موحد مستقل، ومزدهر، لكن تظل قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار لم تستكمل الحل بعد، طرفاها هما المغرب والشعب الصحراوي ممثلا بجبهة البوليزاريو، ومجالها هو الأمم المتحدة، ولا يتبقّى للجزائر إلا أن تسند وتدعم كل مبادرة أو حل يصب في هذا الإتجاه. وفي الشرق الأوسط، وإذ يعرب بوتفليقة عن تضامنه المطلق مع الشعبين الفلسطيني والعراقي، فإنه يشترط لعودة الأمن في المنطقة تسوية سلمية نزيهة وعادلة، تمر عبر إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف، والجلاء عن الأراضي السورية واللبنانية الواقعة تحت الإحتلال الإسرائيلي، كما أنه يدعم مسار السلام العادل والشامل والدائم، السلام القائم على الشرعية الدولية، هذه الأخيرة التي يجب أن تمكّن العراق من استرجاع سيادته على أراضيه والحفاظ على وحدته الترابية. وبخصوص جامعة الدول العربية، فإنه لا مناص من جعلها تستجيب أكثر لما تصبوا إليه الدول العربية،من انسجام سياسي وتعاون مثمر[1].

الأمّة العربية علّقت، وما تزال، أكبر الآمال على دور الجزائر في خدمة القضايا العربية، ولا ننسى وقفة الرئيس الراحل هواري بومدين بعد حرب حزيران 1967 ودعمه الكبير لجيش مصر وسوريا لاستعادة الأرض المحتلة،

[1] عديلة محمد الطاهر,اهمية العوامل الشخصية في بناء السياسة الخارجية الجزائرية, مذكرة ماجستير, جامعة قسنطينة, 2005 , ص66 .

ولا ننسى وقفة شعب الجزائر وقواه الوطنية المناضلة دوماً إلى جانب الشعب الفلسطيني والحق الفلسطيني معتبراً أن استقلال الجزائر لا يكّتمل إلاّ بتحرير فلسطين، كما لا ننسى وقفة الرئيس عبد العزيز بوتفليقه وإخوانه ضدّ محاولة اتخاذ قرار بالتطبيع العربي الرسمي مع الكيان الصهيوني خلال القمّة العربية في الجزائر عام 2005, ولا ننسى اليوم وقفة الجزائر ضدّ كل أشكال التدخل الاستعماري في سوريا، ورفضها القاطع لقرارات النظام الرسمي العربي القاضية بعزل سوريا وتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية، وهي دولة مؤسسة في هذه الجامعة، وبقاء سفيرها في سوريا وحيداً في العاصمة السورية التي غادرها معظم السفراء العرب والأجانب.

ومع ذلك كله، موقف الجزائر يبقى أفضل بكثير من مواقف معظم أطراف النظام الرسمي العربي، لكننا نبقى نتطلع إلى دور أوسع واشمل وأفّعل للجزائر التي لها في ذاكرة كل عربي مكان، وفي وجدان كل عربي مكانة

أبرز رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي الدكتور معن بشور، في حوار على هامش مشاركة "صوت الأحرار"، حيث برز فيها دور الجزائر في خدمة القضايا العربية، وثمن الموقف الجزائري حيال الأزمة السورية، وقال إنه» لا ننسى اليوم وقفة الجزائر ضدّ كل أشكال التدخل الاستعماري في سوريا، ورفضها القاطع لتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية، وبقاء سفيرها في سوريا وحيداً في العاصمة السورية التي غادرها معظم السفراء العرب والأجانب، فيما أوضح بشأن ما يسمى الربيع العربي أن الحاكم بات يحسب للشعوب ألف حساب، بعد أن كانت الشعوب خارج حسابات الحكام الذين لم يكونوا يقيموا وزنا إلاّ للخارج[1].

تبني الجزائر مواقفها المثيرة للجدل في المنطقة العربية على مبدأ عدم التدخل في القضايا الداخلية للدول الأخرى، وإن تحتم الأمر، فيكون من منطلق البحث عن الحلول السلمية وجمع الشمل والحوار، بعيدا عن لغة السلاح وتكريس الفرقة.

---

[1] صوت الأحرار، **الندوة الشبابية الفكرية العربية الرابعة**، أيام 21 و22 و23 فيفري 2016، بيروت.

وما زاد في حدة الأزمة بين الجزائر والرياض، تباين المصالح الاقتصادية وبخاصة في المجال الطاقوي. فالجزائر التي تتفق مع أغلبية منتجي النفط والغاز على ضرورة إعادة التوازن للسوق، بخفض الإنتاج مثلما حدث من قبل، تحمل السعودية مسؤولية اختلال السوق، الذي يعود عليها بأزمة خانقة في الموارد التي تمثل 98 بالمائة من إيرادات الميزانية وتمويلات المشاريع الإنمائية التي جمدت، ناشرة معها قلقا اجتماعيا ومسببا إرباكا للحكومة.

لكن وراء هذا الكلام، توجد الكثير من نقاط الاختلاف والخلاف، تجسدت في تصرفات دالة على ذلك. فرغم الزيارات الخاصة لولي العهد السعودي، الأمير محمد بن نايف، لصحراء الجزائر، فإن التيار لا يمر بين البلدين سياسيا، علما أن هذا الأخير يسير على درب والده الراحل وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، من باب الحرص على علاقة قوية مع الجزائر. غير أن "احتضان" مجلس التعاون الخليجي للمغرب في خضم ثورات الربيع العربي ودعمه في شتى المجالات، كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وسقطت محاولات "تطبيع العلاقة" في الماء[1].

المطلب الثالث: مكانة الجزائر عالميا

1 _ بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية:

يبدو للوهلة الأولى أن الولايات المتحدة كانت جد حريصة على تغيير الواقع السياسي العربي عموما، بما يتماشى ومختلف التغيرات التي عرفتها العشرية الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، وأكثر تحديدا، بعد الأحداث التي عرفها الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، والتي اعتبرت نقطة حاسمة في رسم السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة اتجاه العالم العربي، والتي تضمنت ما يلي:

---

[1]. جلال بوعاتي، **ازمة بين الجزائر والسعودية**، جريدة الخبر، 3 ابريل 2016.

-1 العمل على إصلاح النظم السياسية العربية وفق ما تقتضيه الديمقراطية الليبرالية من تعزيز المشاركة الشعبية، و التعددية السياسية، وتحسين أساليب الحكم.

-2 تبني إصلاحات عميقة على مستوى البنى الإقتصادية، وفتح الأسواق وتعزيز دور القطاع الخاص.

-3 إحداث إصلاحات في البيئة التشريعية، والإرتكاز على دولة المؤسسات والقانون.

-4 تحديث مناهج التعليم في الدول العربية، وإدخال تغييرات على المفاهيم الثقافية السائدة، والتي تحض على العنف والإرهاب وكراهية الآخر (وفق المنظار الأمريكي)

إلا أن المتأمل والمتفحص لمختلف السلوكات التي تبديها الولايات المتحدة اتجاه العالم العربي، يتبدى له بوضوح ذلك الخلل والتناقض بين المبادئ أو الشعارات التي تدعو إليها، وبين المصالح التي تعمل على تحقيقها، ولقد أكّد تقرير صادر عن " مجلس العلاقات الخارجية " الأمريكي نشر في سبتمبر 2003 تحت عنوان " استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية" أن الولايات المتحدة لاتزال: تدعم أنظمة حكم غير ديمقراطية.

-2 تدعم إسرائيل من غير حق، ولا تبالي بمعاناة الفلسطينيين فالولايات المتحدة في الحقيقة، لا تدعم الديمقراطية كأولوية ضمن مصالحها الإستراتيجية[1]، حسبما أظهره استطلاع الرأي الذي قام به، مجلس شيكاغو للعلاقات الدولية عام 1999ومس شريحة كبيرة من قادة الرأي والقادة السياسيين في ،(Chicago Council of Foreign Relations) الولايات المتحدة، ومن بينهم حتى أعضاء في حكومة كلينتون، حيث أظهر أن تحسين الظروف المعيشية للدول الأكثر فقرا في العالم وإقامة نظم ديمقراطية في دول أخرى هي آخر القضايا المثيرة لاهتمامهم. وإنما هدف من خلالها – خاصة في العالم العربي- إلى حماية وتأمين مصالحها، وذلك عن طريق

[1] ;277 العدد العربي، العربي،المستقبل الوطن في **الديمقراطية بالتحولات الأمريكية الخارجية السياسة علاقة** الحي، عبد وليد ،ص61 . 2001 ماي

إعادة تشكيل نخب سياسية وأنظمة حليفة، أو موالية لها وبالنسبة إلى الجزائر، فإنه يمكن ملاحظة أن الموقف الأمريكي يتسم بنوع من الحذر والتردد من جهة، وبالمنطق البراغماتي من جهة أخرى، كما أنه يختلف ما بين الجمهوريين والديمقراطيين. من الناحية النظرية، وعلى مستوى الخطابات الرسمية، كثيرا ما أكدت الولايات المتحدة أن على الجزائر التوجه صوب الديمقراطية، وفتح المجال للتعددية الحزبية والسياسية، وإجراء الإنتخابات و احترام حقوق الإنسان ...إلخ، فلقد باركت دستور 1989 الذي أقر التعددية، وأيدت إجراء الإنتخابات التشريعية لسنة1991 ، ووجهت مذكرة رسمية للحكومة الجزائرية سنة 1994 تضمنت:

-1 ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية.

-2 إستئناف العملية الإنتخابية.

-3 إجراء المزيد من الإصلاحات الإقتصادية.

-4 احترام حقوق الإنسان

ثانيا: بالنسبة للدول الأوروبية

على منوال الولايات المتحدة أكدت الدول الأوروبية منفردة وفي إطار الإتحاد الأوروبي، أن الجزائر لا مناص لها من التوجه صوب الديمقراطية، وأن تلقّي المساعدات الأوروبية مرهون بهذا التوجه، وهذا ما أعلنته الجماعة الأوروبية في 28 نوفمبر 1994 ، وإتفاقية ماستريخت عام 1992 ، المنشأ على أساسها الإتحاد الأوروبي[1]. وقدم هذا الأخير ما يقارب ال 70 % من مجمل المساعدات التي تلقتها دول الشمال الإفريقي، على اعتبار أن هذه الدول تحتل مكانة هامة في سياسته المتعلقة بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن هناك من يرى أن

---

[1] مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام، **أوروبا و دعم الديمقراطية في إفريقيا**,
http://ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read87.html

صدقية هذا الموقف مرتبطة بأشياء أخرى، تتمثل أساسا في مفهوم المصلحة، الذي يشكل مدخلا مهما لفهم مختلف المواقف الأوروبية بشأن ما عرفته الجزائر في العشرية الأخيرة. فاستنادا إلى المدرسة الواقعية فإن الهدف الأول والأساسي الذي تتمحور حوله السياسة الخارجية لأي بلد، هو المصلحة القومية، وأكثر تحديدا هو تلك المسائل المتعلقة بالأمن القومي، وترتب المسائل الأخرى من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن المسائل الثانوية، وعلى هذا الأساس فإن المواقف الأوروبية جاءت لتصب في هذا الإطار حيث:

-1 وقفت موقفا سلبيا ضد توقيف المسار الانتخابي عام 1992 ، حيث لم تتعد ردودها الاستنكار، بل اعتبرت أن الحكم القائم أقل خطرا أو تهديدا من حكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أعلنت مسبقا رفضها للمفهوم الغربي للديمقراطية.

-2 دعمت ضرورة الحفاظ على النظام ومراقبة العنف، والتسامح مع الإستراتيجية الفضة للنظام في سياسته لإستئصال التهديد الإسلامي، وبالتالي بدل قطع المعونة والمساعدات عن النظام القائم، فإنها زادت من قيمتها، حيث ارتفعت المساعدات الفرنسية من 122مليون دولار أمريكي عام 1990 إلى 209 مليون دولار عام 1994 ، ووصلت التسهيلات الإئتمانية التي قدمتها الدول الأوروبية الأخرى إلى 40 مليون دولار عام 1994 ، بينما كانت لا تتعدى ال 10 ملايين دولار عام1990

-3 عملت على التنسيق المشترك فيما بينها، خاصة في مجال تبادل المعلومات، والتعاون الأمني، والإتفاق على ضرورة منع وصول الإسلاميين إلى الحكم، خاصة بعد تزايد عمليات العنف التي مست رعاياها في الجزائر[1].

[1]. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام، **مرجع سابق** .

ثالثا: بالنسبة لروسيا: تبحث كل من الجزائر وروسيا مشروعين للتعاون في إنتاج أصناف من السلاح والعتاد العسكري، بالإضافة إلى اتفاقية جديدة للتعاون في تشغيل نظام "غلوناس" للملاحة الإلكترونية عن طريق الأقمار الصناعية.

قالت رئيسة مجلس الشيوخ الروسي فالنتينا ماتفيينكو، عقب ختام لقائها بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وعبد المالك سلال، أن البلدين يبحثان حاليا إقامة مشاريع صناعية عسكرية مشتركة من خلال مشروعين للتعاون في إنتاج أصناف من السلاح والعتاد العسكري، مضيفة وفق ما نقله موقع "أنباء موسكو" الروسي، أن روسيا والجزائر تبحثان أيضا اتفاقية جديدة للتعاون في تشغيل نظام "غلوناس" للملاحة الإلكترونية عن طريق الأقمار الصناعية، بالاضافة إلى إعداد اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة النووية[1].

وأكدت رئيسة مجلس الشيوخ الروسي، اهتمام بلادها بزيادة إسهامها في إنتاج الكهرباء والنفط والغاز بالجزائر، مشيرة إلى أن الجزائريين يعبرون عن نظرة إيجابية إزاء عمل شركتي "روس نفط" و"ستروي ترانس غاز" في بلادهم ويبدون الرغبة في توسيع رقعة عملهما

[1]. الفجر، **مشاريع للتعاون بين الجزائر و روسيا في انتاج السلاح و العتاد العسكري**، الاثنين 16 ماي 2016.

يمكن القول في الاخير بان النفط يعتبر احد العوامل المساهمة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية , أما عن الفترة (2000–2007) فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل "مصفاة تكرير أول للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة، في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي يبلغ في الوقت الحالي من 90] إلى [100 دولار، مما مكن من التسديد وتخفيض المديونية.

الخاتمة

يمكن القول ان الجزائر بما تملكه من امكانيات و تحويه من ثروات و خبرات و كفاءات لها القدرة على بناء سياسة خارجية فعالة تمكنها من المشاركة بقوة في رسم السياسات المتعلقة بالمجال الاقليمي المغاربي والعربي عموما، والمتوسطي افريقيا.

ما اثير حول موقف و سلوكيات السياسة الخارجية الجزائرية و احتلالها مكانة واضحة في استراتيجية النظام السياسي الجزائري يجعل تبيان اهميتها من عدمه، وسبر اغوارها اكثر من ضرورة، خصوصا ان الجزائر مرت بفترة عزلة عن الساحة الدولية ثم العودة اليها وذلك بفضل طغيان النزعة الخارجية للنشاط السياسي للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" خلال عهدته الاولى بشكل خاص، و يعزى ذلك الى تاثره بالمهام السياسية التي تقلدها سابقا اذ كان يشغل منصب وزير الخارجية لفترة غير وجيزة في عز النشاط الدبلوماسي الجزائري على مستوى منظمة الوحدة الافريقية و منظمة عدم الانحياز في ظل التجاذب السياسي الحاد بين الثنائية القطبية انذاك. الى جانب التوجه السياسي لدى صانعي القرار بوضع تفعيل الدبلوماسية على المستوى الخارجي ضمن اولوياتها بهدف التخفيف من وطاة الحصار غير المعلن على الجزائر في فترة الازمة الداخلية التي مرت عليها في تهاية القرن الماضي.

ان ازمة انهيار النفط مؤخرا و في السنوات الماضية شكلت ضجيج على المستوى الخارجي للوطن، خاصة مع الضغوطات الدولية الكبيرة التي تعرضت لها في سبيل تغيير سياستها اتجاه بعض الدول، حيث اضطرت الجزائر الى السعي و تجديد علاقاتها مع بعض الدول (روسيا، ايران..) كما تازمت العلاقات الجزائرية السعودية وذلك بسبب تخفيض السعودية لاسعار النفط في منظمة الاوبك وهذا الاخير نتج عنه توتر في العلاقات بين البلدين.

من خلال العناصر التي تطرقنا اليها نستخلص النتائج التالية:

* ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله اقتصاد ريعي، غير منتج وغير متجدد و هذا يؤثر في المستقبل سلبا على الوطن.

* تشكل العائدات النفطية اهم ركائز التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل غياب و عدم الاهتمام بالقطاعات الاخرى في تمويل الاقتصاد الوطني.

* ان انهيار سعر النفط في الاونة الاخير دفع الجزائر الى تحسين و تجديد علاقاتها مع بعض الدول، مقابل تازم العلاقات مع دول اخرى.

* رغم انهيار اسعار النفط الا ان الجزائر ظلت متمسكة بمبادئ سياستها الخارجية .

بناءا على النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث يكون بامكاننا تقديم بعض المقترحات و التوصيات التي تتمثل فيما يلي:

* يجب تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و لن يتاتى ذلك الا باعادة هيكلة القطاع الانتاجي بصفة عامة، و ترشيد نفقات الدولة لضمان نمو اقتصادي حقيقي.

* يمكن القول بان الزيادة في اسعار النفط، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي الى نتائج ايجابية على المدى القصير، لذلك يجب الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول.

* لاكتساب سيادة حقيقة و مكانة بين الدول، يجب عدم التاثر بتقلبات السوق النفطية

قائمة المراجع:

1) أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
2) اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: الدراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1991.
3) السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، دار الجيل، بيروت، لبنان، 2001.
4) توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2006.
5) سماعيل قيرة, مستقبل الديمقراطية في الجزائر, مركز دراسات الوحدة العربية, ط1 , بيروت, يناير 2002.
6) عطا محمد صالح زهرة، **في النظرية الدبلوماسية**، مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004.
7) محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى.
8) محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى**، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت.
9) محمد مصر مهني، **قضايا سياسية معاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.
10) محمد يسري دعبس ،**التربية السياحية والتنمية الشاملة** ،مصر: دار المعارف،1993.
11) وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**،–دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،2010.
12) *عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (مادة السياسة الخارجية)، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ج3، بيروت،1990

الكتب باللغة الفرنسية:

* Mourad benachnhou,inflation ,**dévaluation**,**marginalisation**,dar elcharifa,alger,1993.

الرسائل و الاطروحات الجامعية:

1) اعلي سالم، منينة البشير،**الدبلوماسية كالية لتسوية القضية الصحراوية**، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2013-2014.
2) العايب سليم,الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي,مذكرة ماجيستر,جامعة باتنة,2010-2011.
3) العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
4) بن عزة محمد **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان،2010.
5) عديلة محمد الطاهر,اهمية العوامل الشخصية في بناء السياسة الخارجية الجزائرية, مذكرة ماجستير, جامعة قسنطينة, 2005 .

المجلات و الصحف:

1) حميد يس، محمد شراق، عثمان الحياني، محمد درقي، **الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي، الخبر، 2012/11/03.**
2) قوريش نصيرة, **ابعاد وتوجهات انعاش الصناعة في الجزائر**, مجلة اقتصاديات افريقيا, العدد 5, 2008.
3) جلال بوعاتي، ازمة بين الجزائر والسعودية، جريدة الخبر، 3 ابريل 2016 .
4) وليد عبد الحي، **علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي**،المستقبل العربي، العدد 277 ; ماي، 2001.
5) الفجر، **مشاريع للتعاون بين الجزائر و روسيا في انتاج السلاح و العتاد العسكري**، الاثنين 16 ماي 2016
6) الخبر، **المبادئ الأساسية للسياسة الجزائرية**، عدد 30 ديسمبر 2013.

الدوريات و الملتقيات:

1) صوت الأحرار، **الندوة الشبابية الفكرية العربية الرابعة**، أيام 21 و22 و23 فيفري 2016، بيروت.

2) عبد الخالق عبد الإله، **الدبلوماسية العربية في عالم متغير**، بحوث ومناقشات، الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أوت 2003.

3) هيكل الواردات جد مهم في معرفة مدى تبعية الاقتصاد الوطني والجهاز الانتاجي خاصة للخارج ، ففي الجزائر مثلا تحتل المواد الغذائية ، وسلع التجهيز الصناعي المراتب الأولى في هيكل الواردات ، وارتفاع أسعارها في الخارج يساهم بدرجة كبيرة في استيراد تضخم من الخارج، يساهم بدرجة معينة في اتساع الفجوة التضخمية الداخلية.

النصوص القانونية والمراسم:

* الدستور الجزائري، **الجريدة الرسمية المؤرخة في 8ديسمبر 1996**، المعدل بالقانون 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.

* le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010

* Le Rapport du ministère des participations et de la promotion des investissements, la stratégie de relance etdéveloppement industriels, Algérie, 2007,

* قانون الإستثمارات في الجزائر عليوش قريرع كمال،1999

مواقع الانترنت:

* أحمد كرفاح، **قراءة في السياسة الخارجية الجزائرية**، موقع الجزائر نيوز، 19 ديسمبر 2010 http://www.djazairnews.info/madani/23796-2010-12-19-17-43-18.html

* مصطفى أحمد أبو الخير، **القضية الفلسطينية ومبدأ الحدود الموروثة عن الإستعمار**، موقع الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان، http://pal-monitor.org/portal/news.php?action=view&id=371

* الخبر، **المبادئ الأساسية للسياسة الجزائرية**، عدد 30 ديسمبر 2013 www.elkhabar.com/ar/index.php?news=376982#sthash.qv4LOHXi.dpuf

* محمد دخوش، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، جريدة الرائد
http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020

* الأهرام اليومي، **السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ وتطور**
http://www.ahramdigital.org.eg/policy.aspx?serial=1095757

* احصائيات صندوق النقد الدولي مستخرجة من موقعه على الأنترنيت:
http://www.imf.prg/external/datamapper/index.php

* الخبر، **اقتصاد الجزائر مستقر خلال 2013**
http ;//www.elkhabar.com/ar/index.php ?news=375007#sthash.mHf2h4pt.dpuf

* الخبر، **الجزائر تلغي ديون 14 دولة إفريقية**
http://www.elkhabar.com/ar/politique/338231.html#sthash.0caANuOe.dpuf

*.ولد الصديق ميلود, **السياحة والفلاحة: بدائل حيوية امام الاقتصاد الجزائري في اعتماده على الطاقات غير متجددة**, الجمعة 13 ماي 2016 http://www.elwatandz.com/politique/20122.html

* عن وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية،"نسخة الكترونية"/
www.mta.gov.dz

* الجزيرة.نت, **تراجع احتياطي النقد الدولي يهدد اقتصاد الجزائر**, الشروق
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/249221.html الجمعة13 ماي 2016

* مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام، **أوروبا و دعم الديمقراطية في إفريقيا**,
http://ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read87.html

الفهرس:

شكر و تقدير

إهداء

مقدمة

الفصل الاول:الاطاري النظري للسياسة الخارجية الجزائرية..... ص7

المبحث الاول: السياسة الخارجية الجزائرية: المفهوم و الابعاد..... ص8

المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية..... ص8

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية..... ص9

المطلب الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية..... ص14

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية..... ص17

المطلب الاول: الفترة الاولى 1965-1968..... ص17

المطلب الثاني: الفترة الثانية 1975-1979..... ص19

المطلب الثالث: الفترة الثالثة1988-1999..... ص21

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية في الجزائر..... ص25

المطلب الاول: المحددات الجغرافية..... ص25

المطلب الثاني: المحددات السياسية..... ص26

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية و الاجتماعية..... ص28

الفصل الثاني: اثر انهيار اسعار النفط على الاقتصاد و السياسة الخارجية الجزائرية... ص33

المبحث الاول: مقومات الاقتصاد الجزائري..... ص34

المطلب الاول: مكانة الموارد الطاقوية في الاقتصاد الجزائري..... ص34

المطلب الثاني: مكانة الموارد الغير طاقوية (الفلاحة والسياحة) في الاقتصاد الجزائري..... ص36

المطلب الثالث: مكانة الصناعة و الاستثمار في اقتصاد الجزائر..... ص39

المبحث الثاني: اثر انهيار اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ص44

المطلب الاول: انخفاض احتياط الصرف من العملة الصعبة..... ص44

المطلب الثاني: التضخم وانخفاض قيمة عملة الدينار الجزائري..... ص45

المبحث الثالث: اثر انخفاض اسعار النفط على السياسة الخارجية الجزائرية..... ص50

المطلب الاول: مكانة الجزائر افريقيا..... ص50

المطلب الثاني: مكانة الجزائر عربيا..... ص52

المطلب الثالث: مكانة الجزائر عالميا..... ص54

خاتمة..... ص60

قائمة المراجع ص63

الفهرس ص68